الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2020

تقريـــر حـــول ميزانية الدولة لـــسنة 2020

ملحق 01

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة المـــاليّة

تـقـريـر
حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020

أكتوبر 2019

الفهرس

الصفحة

تقديم	3
الجزء الأول:توازن ميزانية الدولة لسنة 2020	7
التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2019	8
توازن ميزانية الدولة لسنة 2020	22
الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة 2020	30
الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة 2020	37
الجزء الرابع : خدمة الدين العمومي	123

تقديـــم

تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2020 في إطار مواصلة خطة عمل الحكومة الهادفة إلى دفع النمو الاقتصادي والتحكم في التوازنات المالية الكبرى مع مواصلة دعم سياسة اجتماعية دامجة للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية.

وتهدف هذه الخطة في مجال المالية العمومية، إلى التحكم في عجز الميزانية للتقليص فيه من 6.1% سنتي 2016 و2017 إلى 4.8% سنة 2018 و3.9% سنة 2019 و3% سنة 2020 و2.4% سنة 2021 و2% سنة 2022.

وترتكز هذه الخطة خاصة على **دعم الموارد الذاتية للدولة** بالاستفادة من الأثر الإيجابي لعودة النمو وباتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى إحكام الاستخلاص ودعم الشفافية والتصدي للتهرب الجبائي ومعالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي باعتبار تداعياتها السلبية على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة وصحة المستهلك، وفي هذا المجال تم إقرار الإجراءات التالية:

- تطوير آليات الاستبيان والاستقصاء حول الإخلال بالقيام بالواجب الجبائي وتمكين إدارة الجباية من استغلال جميع المعطيات مهما كان مصدرها (حسابات بنكية، معاملات عقارية، تجارية، مالية...)
- إقرار إجراءات للحد من التعامل نقدا على مستوى المعاملات
- الانخراط في الشفافية العالمية في المادة الجبائية من خلال تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات والمساعدة الإدارية في المادة الجبائية و بصفة عامة ملاءمة النظام الجبائي التونسي مع المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ومقاومة التهرب الجبائي وتبييض الأموال.

- مراجعة الأحكام المتعلقة بأسعار التحويل بين المؤسسات المنتمية لنفس المجمع وذلك بهدف تفادي تحويل الأرباح عن طريق قاعدة الضريبة
- تطوير أداء مصالح المراقبة والاستخلاص وإعادة هيكلتها ووضع أهداف محددة لكل متدخل والمتابعة الدورية لتنفيذ تلك الأهداف.

وبالنسبة لسنة 2019 استوجب تطور الوضع الاقتصادي ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال **الثمانية أشهر الأولى** من 2019 والنتائج المنتظرة لكامل السنة تحيين و**مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2019** والذي أفضى إلى تقليص مستوى عجز الميزانية إلى **3.5%** مقابل **3.9 %** مقدر بقانون المالية **وذلك نتيجة خاصة للإرتفاع الهام للموارد الذاتية للدولة التي تطورت مساهمتها في تمويل الميزانية إلى 76.5% سنة 2019 مقابل 74% سنة 2018 و69.7% سنة 2017.**

ويرتكز إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2020-2022 على ما يلي :

- تطور مداخيل الميزانية (الموارد الذاتية) بمعدل 8.9% منها المداخيل الجبائية بمعدل 9.8%
- تحسين نسبة تمويل ميزانية الدولة بالاعتماد على مداخيل الميزانية (الموارد الذاتية) لتبلغ في أفق 2022 نسبة 79.2% مقابل 76.5 %محينة لسنة 2019
- حصر نسبة عجز الميزانية في حدود 2% في موفى 2022 مقابل 3.5% محينة لسنة 2019 و تحقيق عجز أولي ايجابي بداية من سنة 2020.

وتعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2020 بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

- **النتائج المحينة** لكامل سنة 2019 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثماني أشهر الأولى من السنة.

- **تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية** واعتماد نسبة نمو بـ **2.7% بالأسعار القارة** مقابل **1.4% محينة** لكامل سنة 2019.
- اعتماد **معدل سعر برميل النفط** الخام من نوع **"البرنت" بـ 65 دولار للبرميل** لكامل السنة.
- تطور واردات السلع بنسبة **9.0 %** مقابل 9.7% محينة لسنة 2019.

ويقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2020 بـ **47227 م د** (باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية 120 م د) أي بزيادة **9.5 %** بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2019، وذلك على أساس :

- **تطور الموارد مداخيل الميزانية** (الموارد الذاتية) **بنسبة 9%** مقابل 18.1% سنة 2019 و17% سنة 2018
- تخصيص الإعتمادات لتمويل نفقات ميزانية الدولة ومنها خاصة :

- **19030 م د بعنوان نفقات التأجير** وهو ما يمثل نسبة 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17165م د أو 15% من الناتج محينة في 2019.
- **4180 م د بعنوان نفقات الدعم** بهم :
  - دعم المواد الأساسية : 1800 م د .
  - دعم المحروقات و الكهرباء : 1880 م د .
  - دعم النقل العمومي : 500 م د.
- **رصد 6900 م د بعنوان نفقات ذات صبغة تنموية.**
- تسديد مبلغ 11678 م د بعنوان خدمة الدين العمومي.
- **رصد 767 م د لمجابهة النفقات الطارئة وغير الموزعة لمجابهة النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال السنة المالية 2020.**

وعلى أساس ذلك يقدر عجز الميزانية لسنة 2020 بـ 3782 م د أو 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4071 م د أو 3.5 % محين لسنة 2019 و4.8% سنة 2018 و6.1% سنة 2017 وهو ما سيمكن من مواصلة التخفيض في نسبة الدين العمومي.

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2020

التوازن المحين

لميزانية الدولة لسنة 2019

I.تطور الظرف الاقتصادي

1- النمو العالمي

من المتوقع أن يسجل النمو العالمي نسبة 3.2% سنة 2019 و نسبة 3.5% سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أن النمو في منطقة الأورو سيشهد تطورا بحوالي 1.6% سنة 2020 مقابل 1.3% منتظرة سنة 2019 و 1.9% سنة 2018 وذلك بالعلاقة مع الصراع التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وطبيعة العلاقة المستقبلية بين أوروبا والمملكة المتحدة من ناحية أخرى.

تطور النمو العالمي (%)

	2018	توقعات	
		2019	2020
العالم	**3,6**	**3,2**	**3,5**
الولايات المتحدة الأمريكية	2,9	2,6	1,9
منطقة الأورو	1,9	1,3	1,6
فرنسا	*1,7*	*1,3*	*1,4*
ألمانيا	*1,4*	*0,7*	*1,7*
إيطاليا	*0,8*	*0,1*	*0,8*
البلدان الصاعدة النامية	**4,5**	**4,1**	**4,7**
الصين	6,5	6,2	6,0
الهند	6,8	7,0	7,2

2- النمو الوطني

سجلت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تطورا بـ 1.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2019 وبالتالي نسبة 1.1% لكامل السداسي الأول لسنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 .

وينتظر أن تبلغ نسبة النمو بالأسعار القارة لكامل السنة **1.4%** مقابل 3.1% مقدرة بقانون المالية الأصلي.

تطور الناتج الإجمالي الثلاثي (%)

3- أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط في السوق العالمية منحا تصاعديا إلى موفى ماي 2019 حيث بلغ معدل شهر أفريل 71.3 دولار ليتراجع إلى مستوى 59 دولار معدل شهر أوت وليبلغ معدل **64.7 دولار** للبرميل إلى موفى شهر سبتمبر ومن المتوقع أن يبلغ معدل 65 دولار للبرميل نهاية 2019 مقابل معدل 75 دولار مقدرة.

تطور المعدل الشهري لسعر برميل النفط ($)

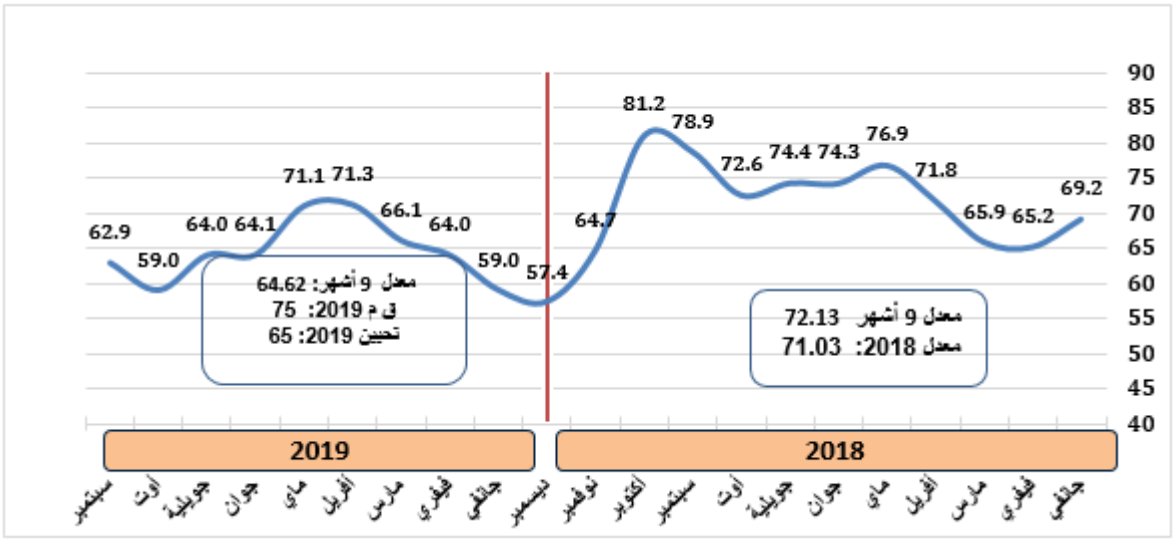

4- أسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار

شهد سعر صرف الدينار بداية تعافي مقابل أهم العملات الأجنبية بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2019، حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.964 د في موفى سبتمبر 2019 و بلغ معدل سعر صرف الأورو 3.334 د لنفس الفترة.

التطور الشهري لأسعار أهم العملات الأجنبية خلال سنة 2019

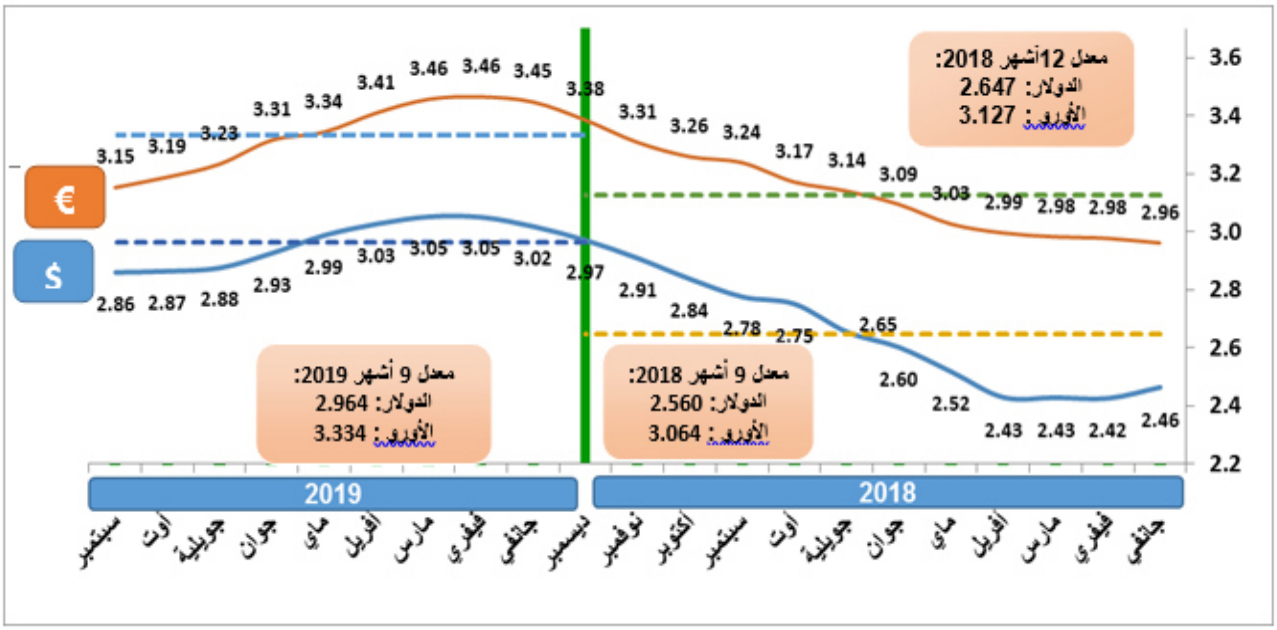

5- التجارة الخارجية:

تطور **الواردات** إلى موفى سبتمبر 2019 بنسبة **9.6 %** مقابل 21 % خلال نفس الفترة من سنة 2018، تطور **الصادرات** بنسبة **12.0%** مقابل 19.8% مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2018.

حيث سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا ب1,5 نقطة مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من سنة 2018 حيث بلغت 69 % مقابل 67,5 %.

و يعود التحسن المسجل على مستوى الصادرات +12%خلال الأشهر التسعة الاولى من سنة 2019 إلى جل القطاعات، حيث تم تسجيل ارتفاعات على مستوى قطاع

الطاقة بنسبة **35,1%** ،قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة **27,1%** وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة **15,9%** وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة **8,3%** وقطاع الصناعات المعملية الأخرى بنسبة**19,1%**.

وقد نتج عن هذا التطور في الصادرات (+12%) والواردات (+9.6%)تسجيل عجز تجاري بـ**4.7 %** ليبلغ مستوى **14848 م د** إلى موفى سبتمبر 2019 مقابل 14183 م د خلال نفس الفترة من 2018.

II.تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى أوت 2019 و النتائج المنتظرة لكامل السنة:

1. على مستوى الموارد الذاتية:

بلغت الموارد الذاتية **21059 م د** إلى موفى أوت 2019 مقابل 18003 م د خلال نفس الفترة من سنة 2018 مسجلة بذلك زيادة بـ **17% أو 3056 م د** ونسبة إنجاز في حدود 68.6 % بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2019.

وعلى هذا الأساس **من المتوقع** أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2019 ما قدره **33009 مليون دينار** أي زيادة بـ 5067 م د أو 18.1% بالمقارنة مع نتائج 2018 و تتأتى لحد **29082 م د** من مداخيل جبائية و **3927 م د** من مداخيل غير جبائية.

أ- المداخيل الجبائية :

بلغت المداخيل الجبائية في موفى أوت 2019 ما قدره **18658 م د** مسجلة بذلك تطورا بـ 15.8% **أو 2552 م د** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018. وقد تم خلال **شهر سبتمبر 2019 تسجيل إرتفاع هام في الموارد الجبائية وهو ما مكن من تسجيل نسبة تطور لتلك الموارد للتسعة أشهر الأولى بـ 18.5%.**

وعلى ضوء هذه النتائج **ينتظر** أن تسجل **المداخيل الجبائية** لكامل سنة 2019 ما قدره **29082 م د** أي نسبة تطور بـ **18.7%** مقارنة مع نتائج 2018 مقابل 10.7% مقدرة بقانون المالية أي زيادة بـ 2002 م د.

ويعزى هذا التطور أساسا إلى:

- **إرتفاع الضريبة على الشركات بـ45.4% سنة 2019** وقد ساهم في ذلك تطور مردود المراقبة والإستخلاص لمصالح وزارة المالية.
- **إرتفاع الضريبة على الدخل بـ 34.1 % سنة 2019** تبعا خاصة للزيادة في الأجور التي تم إقرارها في القطاع الخاص والمؤسسات والمنشآت العمومية

خلال الثلاثي الأخير من سنة 2018 وفي الوظيفة العمومية خلال شهر فيفري 2019 وكذلك إلى إيقاف العمل بآلية الإعتماد الجبائي .

ويبين الجدول الموالي المداخيل الجبائية وتطورها:

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1) - (2)
الأداءات المباشرة	**6164.3**	**9065.3**	**10047.0**	**8226.1**	**12460.0**	**2413.0**
	4.8%	*5.9%*	*11.9%*	*33.4%*	*37.4%*	
-الضريبة على الدخل	4350	6359.1	7003.0	5847.7	8525.0	1522.0
	4.2%	*2.5%*	*16.1%*	*34.4%*	*34.1%*	
-الضريبة على الشركات البترولية	474.1	794.7	1100.0	698.2	1298.0	198.0
	31.8%	*35.6%*	*5.8%*	*47.3%*	*63.3%*	
-الضريبة على الشركات غيرالبترولية	1340.3	1911.5	1944.0	1680.2	2637.0	693.0
	-0.7%	*8.0%*	*2.0%*	*25.4%*	*38.0%*	
الأداءات غير المباشرة	**9941.5**	**15438.0**	**17033.0**	**10431.9**	**16622.0**	**-411.0**
	22.8%	*22.2%*	*9.9%*	*4.9%*	*7.7%*	
-المعاليم الديوانية	754.9	1208.3	1338.0	836.9	1343.0	5.0
	56.7%	*62.3%*	*13.4%*	*10.9%*	*11.1%*	
-الأداء على القيمة المضافة	4669.0	7424.8	8303.0	5074.0	8200.0	103.0-
	21.5%	*21.9%*	*11.0%*	*8.7%*	*10.4%*	
-معلوم الاستهلاك	1830.0	2863.6	3214.0	1815.7	2967.0	-247.0
	15.3%	*14.9%*	*10.0%*	*-0.8%*	*3.6%*	
-أداءات ومعاليم مختلفة	2687.6	3941.3	4178.0	2705.3	4112.0	66.0-
	23.0%	*19.3%*	*6.8%*	*0.7%*	*4.3%*	
المداخيل الجبائية	**16105.8**	**24503.3**	**27080.0**	**18658.0**	**29082.0**	**2002.0**
	15.2%	*15.6%*	*10.7%*	*15.8%*	*18.7%*	
النظام الداخلي	11571.0	17483.3	19362.0	13798.4	21343.0	1981.0
	12.6%	*12.8%*	*10.1%*	*19.2%*	*22.1%*	
النظام الديواني	4534.9	7020.0	7718.0	4859.6	7739.0	21.0
	22.4%	*23.3%*	*12.2%*	*7.2%*	*10.2%*	

ب- المداخيل غير الجبائية :

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2019 ما قدره **2401 م د** مقابل 1897 م د في موفى أوت 2018 أي بزيادة صافية قدرها **504 م د** و تتأتى هذه المداخيل خاصة من :

- عائدات المساهمات (خاصة مرابيح البنك المركزي) :835 م د
- مداخيل النفط :407 م د
- مداخيل المصادرة: 300 م د
- مداخيل عبور الغاز الجزائري: 207 م د
- هبات خارجية : 61 م د

وعلى ضوء هذه النتائج **ينتظر** أن تسجل **المداخيل غير الجبائية** لكامل سنة 2019 ما قدره **3927 م د** أي نسبة تطور بـ **14.2%** أي بزيادة **488 م د** مقارنة مع نتائج 2018.

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1)-(2)
عائدات المساهمات	617.0	631.5	879.0	835.0	1246.0	367.0
مداخيل عبور الغاز	328.8	605.4	515.0	207.2	415.0	-100.0
مداخيل تسويق المحروقات	309.0	635.0	624.0	407.0	605.0	-19.0
إستخلاص القروض	155.7	275.6	210.0	178.3	220.0	+10
الأصل	*118.2*	*215.0*	*170.0*	*130.3*	*170.0*	
الفائدة	*37.5*	*60.6*	*40.0*	*48.0*	*50.0*	+10
دفوعات صناديق الضمان	100.0	307.8	87.5	2.2	87.5	
الهبات الخارجية	3.3	236.3	150.0	60.9	190.0	40.0
مداخيل المصادرة	0.0	137.0	390.0	300.0	390.0	
مداخيل أخرى	383.6	610.4	783.5	410.5	773.5	-10
المداخيل غير الجبائية	**1897.4**	**3439.0**	**3639.0**	**2401.1**	**3927.0**	**288.0**
	73.2%	*27.1%*	*4.1%*	*26.5%*	*14.2%*	

2. موارد الإقتراض والخزينة :

بلغت موارد الإقتراض والخزينة إلى موفى أوت 2019 والمدرجة بالميزانية حوالي **8118 م د** مقابل 10142 م د مقدرة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود **80%**.

ومن المتوقع أن تبلغ موارد الاقتراض والخزينة لسنة 2019 ما قدره **10112 م د** مقابل 10142 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي.

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1) - (2)
الاقتراض الداخلي	**1676.9**	**2433.1**	**2350.0**	**2304.0**	**2494.0**	**144.0**
الاقتراض الخارجي	**3171.1**	**7065.0**	**7792.0**	**5530.0**	**7802.0**	**10.0**
القروض الموجهة لدعم الميزانية	2400.5	4547.7	4424	3240.8	4815.4	391.4
السوق المالية العالمية	0	1685.8	2679.1	1588.7	2217.7	-461.4
الدفوعات المباشرة لمشاريع الدولة	645.6	706.5	568.9	659.4	668.9	100.0
القروض المحالة	125.0	125.0	120.0	41.1	100.0	-20.0
موارد الخزينة	**676.9**	**309.5**		**284**	**-184.0**	**-184.0**
موارد الاقتراض والخزينة	**5525.0**	**9808.0**	**10142.0**	**8118.0**	**10112.0**	**-30.0**

3. نفقات ميزانية الدولة :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى أوت 2019 إلى تسجيل **29177 مليون دينار** أي بزيادة 5649 م د أو 24 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018، و قد بلغت نسبة الانجاز حوالي **71.4%** مقارنة بتقديرات قانون المالية.

و من المنتظر أن تبلغ النفقات الجملية لكامل سنة 2019 ما قدره **43121 م د** باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (100 م د) ، أي بزيادة **2260م د** بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي و 5371 م د أو 14.2% بالمقارنة مع نتائج 2018، وتتوزع هذه النفقات لحد **26897 م د** لنفقات التصرف أي ما يعادل **62.4%** من جملة النفقات و**6250 م د**

لنفقات التنمية أو **14.5%** من جملة النفقات ولحد **9874 م د** أو **22.9%** لتسديد خدمة الدين العمومي .

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1)-(2)
نفقات التصرف	**14432**	**23680**	**25284**	**17194**	**26897**	**1613**
			%6,1	%19,1	%13.6	
نفقات التنمية	**3676**	**5945**	**6150**	**3734**	**6250**	**100**
القروض وتسبقات الخزينة الصافية	**409**	**198**	**120**	**681**	**100**	**-20**
خدمة الدين العمومي	**5011**	**7928**	**9307**	**7568**	**9874**	**567**
جملة النفقات	**23528**	**37750**	**40861**	**29177**	**43121**	**2260**
		10,1%	8,5%	24,0%	14,2%	

أ- نفقات التصرف :

بلغت نفقات التصرف إلى موفى أوت 2019 حوالي **17194 م د** أي زيادة بـ 2762 م د مقارنة مع نفس الفترة من 2018 مرده بالأساس إلى زيادة في نفقات الأجور بـ1267 م د وذلك بالعلاقة مع التخلي عن آلية الاعتماد الجبائي بالإضافة إلى الزيادات في الأجور المبرمجة في الوظيفة العمومية وزيادة في النفقات بعنوان الدعم 862 م د. وقد بلغت نسبة الانجاز حوالي 68 % مقارنة بتقديرات قانون المالية.

و من المنتظر أن تبلغ **نفقات التصرف** لكامل سنة 2019 حوالي **26897 م د** مقابل 25284 م د مقدرة بقانون المالية أي **زيادة بـ 1613 م د** مفصلة أساسا كما يلي:

- **نفقات الأجور**: زيادة بـ **649 م د** مفصلة أساسا كالآتي :

- **580 م د** : برنامج الزيادة في الأجور 2019/2018 (القسط الأول)
- **25 م د** : إصلاح مفعول الترفيع في مساهمة المشغل بنقطتين بداية من شهر جوان 2019 لتبلغ 105 م د.

- **40 م د** : مفعول التمديد في سن التقاعد طبقا لأحكام القانون عدد 37 لسنة 2019 مؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي.

- **وسائل المصالح** :زيادة بـ **200 م د** لتغطية الترفيع في مصاريف المستلزمات المدرسية لفائدة المدرسين بعنوان العودة المدرسية 2020/2019.

- **نفقات الدعم** : زيادة بـ **438 م د** بعنوان **دعم المحروقات** ليبلغ **2538 م د** مقابل 2100 م د مقدرة بقانون المالية، وذلك بالرغم من تراجع معدل سعر برميل النفط الخام نوع "برنت" من 75 دولار مقدر إلى 65 دولار محين لكامل سنة 2019. وتعزى الزيادة المذكورة أساسا إلى تطور سعر صرف الدولار إلى جانب عدم تطبيق بعض الإجراءات الواردة بقانون المالية وإلى عدم تحقيق النتائج المبرمجة في عقد الآداء المتعلق بالمؤسسات العاملة في القطاع والمعنية بالدعم والمقدرة بقانون المالية.

- **التدخلات دون الدعم**: زيادة بـ **376 م د** تخصص أساسا للترفيع في :

- الاعتمادات الموجهة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ **324 م د** مفصلة كما يلي :

✓ الترفيع في المساهمة الاجتماعية التضامنية بـ **150 م د** لتبلغ 450 م د باعتبار النتائج المتوقعة إلى موفى السنة 2019.

✓ تخصيص مبلغ بقيمة **174 م د** لدعم موارد الصندوق.

- الاعتمادات المخصصة بتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية **بـ 43 م د** لسنة 2019 لتبلغ جملة الاعتمادات المرصودة 103 م د.

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1)-(2)
الأجور	**9927**	**14776**	**16516**	**11194**	**17165**	**649**
		3.0%	*11.5%*	*12.8%*	*16.2%*	
وسائل المصالح	**617**	**1210**	**1254**	**779**	**1454**	**200**
		%8.7	*%9.0*	*%26.4*	*%20.2*	
التدخلات	**3889**	**7694**	**7020**	**5221**	**7834**	**814**
		%28.9	*-5.3%*	*34.3%*	*%1.8*	
الدعم	**2682**	**4900**	**4350**	**3543**	**4788**	**438**
المواد الأساسية	981	1750	1800	1072	1800	
المحروقات	1335	2700	2100	2100	2538	438
النقل	366	450	450	371	450	
تدخلات دون الدعم	**1207**	**2794**	**2670**	**1678**	**3046**	**376**
النفقات الطارئة			**494**		**444**	**-50**
نفقات التصرف	**14432**	**23680**	**25284**	**17194**	**26897**	**1613**
		%10.5	*%6.1*	*%19.1*	*%13.6*	

ب- نفقات التنمية :

بلغت نفقات التنمية إلى موفى أوت 2019 ما قدره **3734 م د** مقابل 3676 م د في نفس الفترة من سنة 2018 أي زيادة بـ 58 م د، وهو ما يمثل نسبة انجاز في حدود 60.7 % .

و من المنتظر أن تبلغ **نفقات التنمية** لسنة 2019 حوالي **6250 م د** مقابل 6150 م د مقدرة بقانون المالية أي **زيادة بـ 100م د**

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1)-(2)
الإستثمارات المباشرة	**1740.6**	**2792.0**	**2563.0**	**1586.2**	**2563.0**	
التمويل العمومي	**892.0**	**1717.0**	**1967.0**	**1015.2**	**1967.0**	
الدفوعات الخارجية المباشرة لمشاريع الدولة	**645.6**	**706.5**	**568.9**	**659.4**	**668.9**	**100.0**
صناديق الخزينة	**397.5**	**729.0**	**801.0**	**473.2**	**801.0**	
نفقات طارئة			**250.1**		**250.1**	
نفقات التنمية	**3675.7**	**5944.5**	**6150.0**	**3734.0**	**6250.0**	**100.0**
		3.7%	*4.4%*	*%1.6*	*%5.1*	

ت- خدمة الدين العمومي :

تم إلى موفى أوت 2019 تسديد مبلغ **5211 م د** بعنوان أصل الدين العمومي و **2357 م د** بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة انجاز جملية في حدود 81.3 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

وعلى هذا الأساس **من المنتظر** أن تبلغ خدمة الدين العمومي لكامل سنة 2019 ما قدره **9874 م د** منها 6621 م د بعنوان أصل الدين العمومي و 3253م د بعنوان الفائدة أي بزيادة 567 م د موزعة بين الأصل + 451 م د والفائدة + 116 م د.

بحساب م د	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1)-(2)
أصل الدين	**2934.2**	**5126.5**	**6170.0**	**5211.3**	**6621.0**	**451.0**
الداخلي	756.3	1880.4	1310.0	909.2	1256	-54.0
الخارجي	2177.9	3246.1	4860.0	4302.1	5365	505.0
فائدة الدين	**2077.1**	**2801.9**	**3137.0**	**2356.7**	**3253.0**	**116.0**
الداخلي	1103.5	1519.0	1598.0	1174.1	1627	29.0
الخارجي	973.6	1282.9	1539.0	1182.6	1626	87.0
خدمة الدين العمومي	**5011.3**	**7928.4**	**9307.0**	**7568.0**	**9874.0**	**567.0**
الداخلي	1859.8	3399.4	2908.0	2083.3	2883	-25.0
الخارجي	3151.5	4529.0	6399.0	5484.7	6991	592.0

وبناء على ما سبق ذكره، أفضت هذه النتائج إلى:

1- **التقليص** في عجز ميزانية الدولة المقدر أوليا بـ **3.9 %** من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5 % مقابل 4.8 % مسجل في 2018 و 6.1 % سنتي 2016 و 2017.

2- **بلـوغ** حجـم الـدين العمومي مستوى **75%** من الناتج المحلي في موفى 2019 مقابل 77 % مسجلة في 2018 وذلك باعتبار عجز الميزانية المتوقع وحاجيات التمويل المقدرة.

ويحوصل الجدول التالي النتائج المسجلة إلى موفى أوت و النتائج المتوقعة لكامل سنة 2019:

بحساب م د

	2018		2019			
	موفى أوت	نتائج	ق م (1)	موفى أوت	التحيين (2)	الفارق (1) - (2)
الموارد الذاتية	**18,003**	**27,942**	**30,719**	**21,059**	**33,009**	**2,290**
% التطور	*%19.4*	*17.0%*	*9.8%*	*17.0%*	*18.1%*	
المداخيل الجبائية	**16,106**	**24,503**	**27,080**	**18,658**	**29,082**	**2,002**
% التطور	*%15.2*	*15.7%*	*10.7%*	*15.8%*	*18.7%*	
المداخيل غير الجبائية	**1,897**	**3,439**	**3,639**	**2,401**	**3,927**	**288**
التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة	*(2)*	*(373)*	*(540)*	*(361)*	*(580)*	*(40)*
موارد الاقتراض و الخزينة	**5,525**	**9,808**	**10,142**	**8,118**	**10,112**	**-30**
مجموع الموارد=مجموع النفقات	**23,528**	**37,750**	**40,861**	**29,177**	**43,121**	**2,260**
% من الناتج		*10.1%*	*8.5%*		*14.2%*	
نفقات التصرف	**14,432**	**23,680**	**25,284**	**17,194**	**26,897**	**1,613**
الأجور	**9,927**	**14,776**	**16,516**	**11,194**	**17,165**	**649**
% من الناتج		*13.9%*	*14.1%*		*15.0%*	
وسائل المصالح	**617**	**1,210**	**1,254**	**779**	**1,454**	**200**
التدخلات	**3,889**	**7,694**	**7,020**	**5,221**	**7,834**	**814**
الدعم	**2,682**	**4,900**	**4,350**	**3,543**	**4,788**	**438**
% من الناتج		*4.6%*	*3.7%*		*4.2%*	
المواد الأساسية	(981)	(1750)	(1800)	(1072)	(1800)	(0)
المحروقات	(1335)	(2700)	(2100)	(2100)	(2538)	(438)
النقل	(366)	(450)	(450)	(371)	(450)	(0)
تدخلات دون الدعم	**1,207**	**2,794**	**2,670**	**1,678**	**3,046**	**376**
النفقات الطارئة			**494**		**444**	**-50**
نفقات التنمية	**3,676**	**5,945**	**6,150**	**3,734**	**6,250**	**100**
قروض وتسبقات الخزينة	**409**	**198**	**120**	**681**	**100**	**-20**
خدمة الدين	**5,011**	**7,928**	**9,307**	**7,568**	**9,874**	**567**
أصل الدين	2,934	5,127	6,170	5,211	6,621	451
فائدة الدين	2,077	2,802	3,137	2,357	3,253	116
النتيجة الأولية (م د)	**-516**	**-2,253**	**-1,375**	**-911**	**-818**	**557**
النسبة من الناتج		**-2.1%**	**-1.2%**		**-0.7%**	
النتيجة دون الهبات والمصادرة	**-2,593**	**-5,055**	**-4,512**	**-3,268**	**-4,071**	**441**
النسبة من الناتج		**-4.8%**	**-3.9%**		**-3.5%**	
حجم الدين العمومي		**81,345**	**82,890**	**81,710**	**86,225**	
النسبة من الناتج		**77.08%**	**70.9%**		**75.1%**	

مشروع توازن ميزانية الدولة
لسنة 2020

1. الأهداف الإستراتيجية للفترة 2020-2022،

تتمثل أهم الأهداف الإستراتيجية للفترة 2020-2022 في الرفع من مستوى النمو وتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال استكمال مسار الإصلاحات التي ستمكن من إعادة دعم النمو الاقتصادي وإحداث ومواطن الشغل. ويستند ذلك على عدد من التوجهات والسياسات من أهمّها:

- مواصلة تحسين مناخ الأعمال وإحداث نقلة نوعية في المجهود الاستثماري وإعطاء دفع أكبر للمشاريع الوطنية الكبرى.
- اعتماد مقاربات متجدّدة لتفعيل السياسات والاستراتيجيات القطاعية وتكريس اندماج أكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي والتموقع الاستراتيجي في سلاسل القيمة المضافة.
- توفير خدمات لوجستية متطورة وتحسين البنى التحتية بما يستجيب لمتطلبات الاقتصاد.
- تطويق ظاهرة الاقتصاد الموازي وتوجيهها نحو الاقتصاد المنظم.
- تكريس الإحاطة والتغطية الاجتماعية الشاملة من خلال استكمال اصلاح منظومة الدعم ومنظومة التقاعد والاحاطة الاجتماعية.
- تعزيز الاستثمار في الرأس المال البشري وتدعيم الإصلاحات المرتبطة بمنظومات التربية والتعليم العالي والصحة والتكوين المهني.
- التقدم في إرساء اللامركزية وتكريس الحوكمة المحلية وتحسين جاذبية الجهات وتعزيز آليات التدخل بالجهات الداخلية.

وفي ما يخص اطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2020-2022 فإن أهم ما يتميز به:

- تطور الموارد الذاتية بمعدل 8.9% منها المداخيل الجبائية بمعدل 9.8%

- تحسين نسبة تمويل ميزانية الدولة بالاعتماد على الموارد الذاتية لتبلغ في أفق 2022 نسبة 79.2% مقابل 76.5 %محينة لسنة 2019
- بلوغ نفقات التنمية نسبة 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق 2022 مقابل 5.4% من الناتج محينة لسنة 2019
- حصر نسبة عجز الميزانية في حدود 2% في موفى 2022 مقابل 3.5% محينة لسنة 2019 و تحقيق عجز أولي ايجابي بداية من سنة 2020.

وبالنسبة لسنة 2020، فإنّ هدف الارتقاء بنسب النموّ وتكريس استدامة الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط يستوجب الانخراط الحيني والكامل والمسؤول لمختلف الأطراف في مسار دفع النشاط الاقتصادي وضمان انتظام نسق الإنتاج للقَطع مع ضعف نسب النموّ والحد من الضغوطات على التوازنات.

2. فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2020

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2020 بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

- **النتائج المحينة** لكامل سنة 2019 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثماني أشهر الأولى من السنة.
- **تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية** واعتماد نسبة نمو بـ **2.7% بالأسعار القارة** مقابل **1.4% محينة** لكامل سنة 2019.
- اعتماد **معدل سعر برميل النفط** الخام من نوع **"البرنت" بـ 65 دولار للبرميل** لكامل السنة.
- تطور واردات السلع بنسبة **9.0 %** مقابل 9.7% محينة لسنة 2019.

3. التوجهات والأهداف الأساسية لميزانية سنة 2020

تعتمد التوجهات المتعلقة بميزانية 2020 على تحقيق الأهداف التالية:

- **دعم الموارد الذّاتية** للدولة بتطوير مردود إدارة الجباية والاستخلاص والديوانة وتحديث المنظومات المعلوماتية ومقاومة التهرب الجباني والتهريب.
- **توفير الموارد الضرورية** لتجسيم سياسة الحكومة في مجالات التحويلات الإجتماعية والبرامج الخصوصية لأهم القطاعات كالصحة والتربية والتعليم إلى جانب دعم الإستثمارات العمومية وخاصة برامج التنمية الجهوية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية .
- **التحكم في عجز ميزانية الدّولة** ليتراجع إلى **3.0 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.5 % محينة في 2019 و4.8 % مسجلة في 2018 و6.1 % سنتي 2016 و2017.
- تظافر الجهود لإنجاح تطبيق مقتضيات **القانون الأساسي للميزانية** عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 خاصة باعتماد **التبويب الجديد** المشار إليه بالباب الأول، موارد الدولة وتكاليفها (من الفصل 12 إلى 17)
- تجسيد **مبادئ الشفافية والمصداقية** بالإعتماد على الهيكلة الجديدة التي بنيت عليها ميزانية الدولة التي سترتكز على مهمات وبرامج تترجم سياسات عمومية
- **برمجة الميزانية على مدى متوسط** قصد إعطاء رؤية واضحة لإدارة البرامج العمومية وضمان ديمومة ميزانية الدولة.

4. توازن ميزانية الدولة لسنة 2020

يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2020 بـ **47227 م د** (باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية 120 م د) أي بزيادة **9.5 %** مقابل **14.2% لسنة 2019** أو **4106 م د** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2019.

- **على مستوى مداخيل الميزانية**(*)

- **تطور المداخيل الجبائية** بنسبة **9.2%** لتبلغ **31759 م د** تتوزع كما يلي:
  - **الأداءات المباشرة لحد 13662 م د** أو نسبة تطور بـ **9.6 %**.
  - **الأداءات غير المباشرة لحد 18097 م د** أونسبة تطور**بـ8.9 %.**
- تعبئة **3800 م د** بعنوان **مداخيل غير جبائية** مقابل 3637 م د (دون اعتبار إستخلاص أصل القروض) منتظرة لسنة 2019 موزعة أساسا كما يلي :
  - **1250 م د** بعنوان مداخيل **النفط والغاز**.
  - **1389 م د** بعنوان **عائدات المساهمات**.
  - **150 م د** بعنوان مداخيل **الأملاك المصادرة**.
- **تعبئة 300 م د** بعنوان **هبات خارجية** مقابل 190 م د محينة لسنة 2019.

- **على مستوى النفقات**

تقدر **نفقات التصرف** لسنة 2020 بـ **28263 م د** أي بزيادة 1366م د أو 5.1 % مقارنة بالنتائج المرتقبة لسنة 2019، موزعة أساسا كما يلي:

- **19030 م د** بعنوان **التأجير العمومي** وهو ما يمثل نسبة **15.2%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17165م د أو 15% من الناتج محينة في 2019.

- **4180 م د** بعنوان **نفقات الدعم** يهم :
  - **المواد الأساسية : 1800 م د .**
  - **المحروقات و الكهرباء : 1880 م د .**

تم رصد 1880 م د بعنوان منحة دعم المحروقات لسنة 2020 أي بانخفاض قدره 658 م د بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2019 و البالغة 2538 م د.

علما و أن توازن منظومة المحروقات في سنة 2020 يرتكز بالإضافة إلى منحة الدولة على :

- ✓ الإقتصاد في نفقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير المتأتية من إنعكاس برنامج الضغط على كلفة الانتاج وذلك في إطار عقد حسن الأداء.
- ✓ إجراء تعديلات لأسعار البيع للعموم في سنة 2020

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة بـ **1 دولار** في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ **142 م د** و الزيادة بـ **10 مليمات** في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ**37 م د** في النفقات المذكورة.

- **النقل: 500 م د** مقابل 450 م د محينة سنة 2019، و يهم هذا المبلغ دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

- رصد **6900 م د** بعنوان **نفقات ذات صبغة تنموية أو 5.6%** من الناتج المحلي الإجمالي.

- تسديد مبلغ **11678 م د** بعنوان **خدمة الدين العمومي:** الأصل (7916 م د) والفائدة (3762 م د).

- على مستوى العجز و التمويل:

يقدر **عجز الميزانية** لسنة 2020 بـ **3782 م د أو 3.0%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل **4071 م د أو 3.5 %** محين لسنة 2019، وهو ما يستدعي تعبئة قروض لتمويل الميزانية لحد **11248 م د** لسنة 2020 منها 2400 م د اقتراض داخلي والبقية باللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي

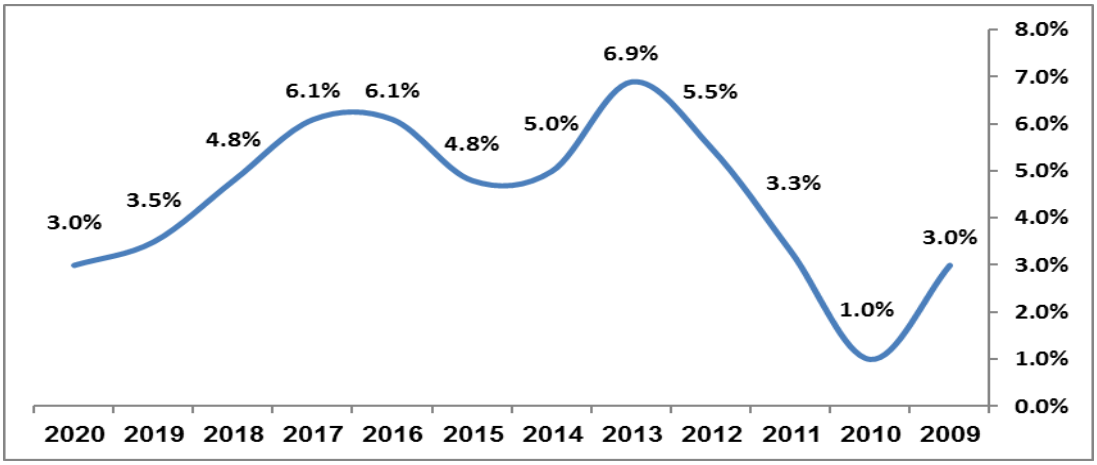

و على هذا الأساس، **من المنتظر** أن يبلغ حجم الدين العمومي **74%** من الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2020 مقابل على التوالي 75% منتظرة في موفى سنة 2019 و 77 % مسجل في 2018.

تطور نسبة حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي

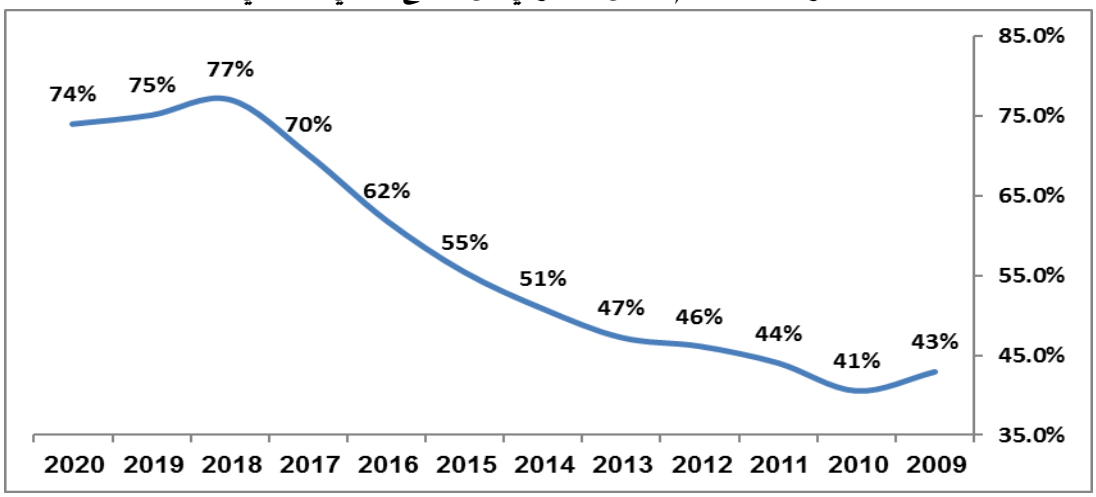

و **يحوصل** الجدول الموالي تقديرات **توازن** ميزانية الدولة لسنة 2020 وتطورها وذلك وفق التبويب الجديد للقانون الأساسي للميزانية:

		ق م ت 2019	ق م 2020
	جملة مداخيل الميزانية	**32909.0**	**35859.0**
.1	**المداخيل الجبائية**	29082.0	31759.0
.2	**المداخيل غير الجبائية**	3637.0	3800.0
.3	**الهبات**	190.0	300.0
	جملة نفقات الميزانية	**36400.0**	**39191.0**
.1	**نفقات التأجير**	17165.0	19030.0
.2	**نفقات التسيير**	1491.0	1828.6
.3	**نفقات التدخلات**	10433.7	9796.5
.4	**نفقات الاستثمار**	3256.7	3791.4
.5	**نفقات العمليات المالية**	106.7	215.6
.6	**نفقات التمويل**	3253.0	3762.0
.7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**	693.9	766.9
.1	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية و التخصيص و المصادرة**	**-3491.0**	**-3332.0**
	النسبة من الناتج	**-3.0%**	**-2.7%**
.2	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية و التخصيص و المصادرة**	**-818.0**	**-20.0**
	النسبة من الناتج	**-0.7%**	**0.0%**
.3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية و التخصيص و المصادرة**	**-4071.0**	**-3782.0**
	النسبة من الناتج	**-3.5%**	**-3.0%**

للتذكير:

.1	**نفقات ذات صبغة تنموية**	**6250.0**	**6900.0**
1.1	نفقات تدخلات	2636.5	2893.0
2.1	نفقات الاستثمار	3256.7	3791.4
3.1	نفقات العمليات المالية	106.7	215.6
4.1	النفقات الطارئة و غير الموزعة	250.1	

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة

تقدّر جملة **موارد الدولة** لسنة 2020 بـ **47227 م د** (باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية 120 م د) أي زيادة بـ **4106 م د** أو **9.5%** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2019.

وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على تطور **أهم المؤشرات** الاقتصادية والمالية لسنتي 2019 و2020 وعلى أساس النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية. وتتأتى هذه الموارد لحد 76 % من مداخيل الميزانية (موارد ذاتية) و24 % من موارد الاقتراض والخزينة.

ويحوصل الجدول الموالي تقديرات موارد الدولة [*] لسنة 2020 وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2019.

بحساب م د	2019		2020
	ق م	تحيين	ق م
مداخيل الميزانية	30 619	32 909	35 859
	9.6%	*18.2%*	*9.0%*
موارد الاقتراض و الخزينة	10 242	10 212	11 368
مجموع الموارد	40 861	43 121	47 227
	8.5%	*14.2%*	*9.5%*

1. مداخيل الميزانية:

تقدّر **مداخيل الميزانية** [*] لسنة 2020 بـ **35859 م د** أي بزيادة **2950 م د** أو **9.0%** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2019 و تتوزع هذه الموارد بين:

أ- المداخيل الجبائية

تقدّر **المداخيل الجبائية** لسنة 2020 بـ **31759 م د** أي بزيادة بـ**2677 م د** أو **9.2%** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2019.

[*] حسب التبويب الجديد للموارد بمقتضى القانون الأساسي الجديد للميزانية (دون اعتبار استخلاص أصل القروض)

ويحوصل الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة مع النتائج المحينة لـ 2019.

بحساب م د	2019		2020
	ق م	تحيين	ق م
الأداءات المباشرة	10 047	12 460	13 662
	%11.9	*%37.4*	*%9.6*
الأداءات غير المباشرة	17 033	16 622	18 097
	%9.9	*%7.7*	*%8.9*
المداخيل الجبائية	**27 080**	**29 082**	**31 759**
	%10.7	*%18.7*	*%9.2*

تقدر **الأداءات المباشرة** بـ **13662 م د** أو نسبة تطور بـ **9.6%** مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2019 حيث يتوقع أن:

- تتطور **الضريبة على الدخل** بـ **13.2%** مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2019.
- ينمو مردود **الضريبة على الشركات البترولية** بـ **5.2 %**
- شبه استقرار في مردود **الضريبة على الشركات غير البترولية** حيث ستجل تطور بـ **0.3%** **مقارنة بتحيين** 2019 .

بحساب م د	2018	2019		2020
	نتائج	ق م	تحيين	ق م
الضريبة على الدخل	**6359.1**	**7003.0**	**8525.0**	**9651.0**
	%2.5	*%16.1*	*%34.1*	*%13.2*
- المرتبات و الأجور	3830.8	4400.0	5465.0	6284.0
	%4.9-	*%22.2*	*%42.7*	*%15.0*
- موارد أخرى	2528.3	2603.0	3060.0	3367.0
	%16.2	*%16.7*	*%21.0*	*%10.0*
الضريبة على الشركات	**2706.2**	**3044.0**	**3935.0**	**4011.0**
	%14.9	*%3.3*	*%45.4*	*%1.9*
- الشركات البترولية	794.7	1100.0	1298.0	1366.0
	%35.6	*%5.8*	*%63.3*	*%5.2*
- الشركات غير البترولية	1911.5	1944.0	2637.0	2645.0
	%8.0	*%2.0*	*%38.0*	*%0.3*
جملة الأداءات المباشرة	**9 065**	**10 047**	**12 460**	**13 662**
	%5.9	*%11.9*	*%37.4*	*%9.6*

تقدر **الأداءات غير المباشرة** لسنة 2020 **بـ18097 م د**، أي تطور بـ**8.9%** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2019.

وتم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2020 على أساس:

- تطور مردود **المعاليم الديوانية** بـ **13.3%**.
- تطور مردود **الأداء على القيمة المضافة** بـ **9.5 %** ويتأتى مردود هذا الأداء لحد 6.4 % من النظام الديواني و 12.8% من النظام الداخلي.
- نمو مردود **المعلوم على الاستهلاك** بـ **6.4%** بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2019. و يتأتى المردود المقدر لسنة 2020 بـ**3157 م د** بعنوان المنتوجات التالية:
  - التبغ (1206 م د أو نسبة تطور 4.1%)
  - المنتجات النفطية (852 م د أو نسبة تطور بـ 6.1 %)
  - المشروبات الكحولية (432 م د أو نسبة تطور بـ 3.1 %)
  - السيارات (323 م د أو نسبة تطور بـ 5.9 %)
  - المنتجات الأخرى (344 م د أو نسبة تطور بـ 22.4 %).

2020	2019		2018	
ق م	تحيين	ق م	نتائج	بحساب م د
1521	1343	1338	1208	-المعاليم الديوانية
%13.3	*%11.1*	*%13.4*	*%62.3*	
8975	8200	8303	7425	-الأداء على القيمة المضافة
%9.5	*%10.4*	*%11.0*	*%21.9*	
3157	2967	3214	2864	-معلوم الاستهلاك
%6.4	*%3.6*	*%10.0*	*%14.9*	
4444	4112	4178	3941	-أداءات و معاليم مختلفة
%8.1	*%4.3*	*%6.8*	*%19.3*	
18 097	**16 622**	**17 033**	**15 438**	**الأداءات غير المباشرة**
%8.9	*%7.7*	*%9.9*	*%22.2*	

ب- المداخيل غير الجبائية(*)

تقدر **المداخيل غير الجبائية** (*) لسنة 2020 بـ **3800 م د** مقابل **3637 م د** مرتقب تعبئتها بعنوان سنة 2019 و يحوصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المداخيل:

بحساب م د	2019		2020
	ق م	تحيين	ق م
عائدات المساهمات	879	1246	1389
مداخيل عبور الغاز	515	415	550
مداخيل تسويق المحروقات	624	605	700
دفوعات صناديق الضمان	87.5	87.5	87.5
مداخيل المصادرة	390	390	150
مداخيل أخرى	824	894	924
المداخيل غير الجبائية	3319	3637	3800

وضبطت هذه التقديرات على أساس :

- تعبئة **700 م د** بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام.
- استخلاص **550 م د** بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية وتم ضبط هذه التقديرات (**515 م د**) على أساس:
  - بلوغ كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية حوالي 15مليار متر مكعب مرده تراجع الطلب من قبل الطرف الإيطالي
  - إعتماد معدل سعر "برنت" في حدود 65 دولار للبرميل سنة 2020
- تعبئة **1389 م د** بعنوان **عائدات المساهمات** الراجعة للدولة.
- تعبئة **150 م د** بعنوان **قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة**.

(*)حسب التبويب الجديد لمداخيل الميزانية يتم إحتساب مداخيل استخلاص أصل القروض كموارد خزينة ويتم إدراج الهبات ضمن قسم منفرد.

ت- الهبات:

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2020 تعبئة مبلغ **300 م د** مقابل 190 م د محينة لسنة 2019 بعنوان الهبات متأتية بالأساس من الإتحاد الأوروبي.

2. موارد الخزينة

ضبطت تقديرات **موارد الخزينة (حسب التبويب الجديد للميزانية)** لسنة 2020 بـ **11368 م د** على أساس **تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص وتسديد أصل الدين العمومي** لسنة 2020.

وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

جملة موارد الخزينة	**11368**
جملة موارد الإقتراض	**11248**
الاقتراض الخارجي	**8848**
– قروض خارجية موظفة	849
– قروض معاد إقراضها	120
– قروض دعم الميزانية	4441
– السوق المالية العالمية	3438
الاقتراض الداخلي	**2400**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**120**
– إستخلاص أصل القروض وتسبقات الخزينة	120

وبناء على ما سبق ذكره، وعلى أساس **حجم الدين العمومي** المتوقع في نهاية سنة 2019 بـ 86225 مليون دينار، يقدر حجم الدين العمومي بـ **94068 مليون دينار** في موفى 2020 أي ما يمثل 74% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 75% محين لسنة 2019 و77% مسجلة في موفى سنة 2018.

و يحوصل الجدول الموالي هيكلة حجم الدين العمومي حسب المصدر:

2020	2019		2018	
ق م	تحيين	ق م	نتائج	بحساب م د
23536.0	**24161.0**	**23490.0**	**21131.7**	**حجم الدين العمومي الداخلي**
25.0%	28.1%	28.3%	26.0%	المناب
70532.0	**62064.0**	**59400.0**	**60213.5**	**حجم الدين العمومي الخارجي**
75.0%	71.9%	71.7%	74.0%	المناب
94068	**86225**	**82890**	**81345**	**مجموع حجم الدين العمومي (م.د)**
%74	**%75.1**	**%70.9**	**%77.1**	**النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

وتتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2020 حسب العملات الرئيسية كما يلي :

2020	2019	2018	
ق م	تحيين	نتائج	
%52.5	%51.5	%48.7	**الأورو**
%20.6	%23.8	%26.2	**الدولار الأمريكي**
%10.0	%10.4	%10.7	**الين الياباني**
%16.9	%14.3	%14.4	**عملات أخرى**

ويقدر مفعول ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي نتيجة الزيادة بـ **10 مليمات** في أسعار الصرف للدولار وللأورو و **100 مليم** لـ 1000 ين ياباني كما يلي:

الين الياباني	الدولار الأمريكي	الأورو	
25.0	58.5	107.7	**- حجم الدين العمومي 2019**
26.2	58.2	115.0	**- حجم الدين العمومي 2020**

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة

1- يتميز مشروع ميزانية الدولة **لسنة 2020** بالانطلاق في تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصول 15 و16 و 18 منه، وذلك باعتماد هيكلة جديدة ترتكز على مهمات وبرامج تترجم سياسات عمومية تضبط لها أهداف وتقاس درجة تحقيقها عبر مؤشرات لقيس الأداء من جهة، وعلى تبويب ميزانياتي حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة موزع على 7 أقسام من جهة أخرى :

نفقات التأجير،

نفقات التسيير،

نفقات التدخلات،

نفقات الاستثمار،

نفقات العمليات المالية،

نفقات التمويل،

النفقات الطارئة وغير الموزعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى التبويب الجديد :

- التخلي عن تقسيم الميزانية إلى عنوان أول وعنوان ثاني وكذلك عن الأجزاء.
- التقليص من عدد الأقسام من 12 قسما إلى 7 أقسام.
- إعادة تصنيف النفقات بما يتماشى مع التصنيفات الدولية، وذلك بالاعتماد على الطبيعة الاقتصادية للنفقة والتخلي عن مصادر التمويل كمعيار لتصنيف النفقات.

2- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة **2020** على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 9 المؤرخ في 29 مارس 2019 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020، و نص المنشور المذكور بالأساس على أن ميزانية 2020 تتنزل في إطار إعطاء

الأولوية لحماية الوطن من كل التهديدات وتدعيم الأمن العام وتسريع نسق النمو وتطوير الخدمات الأساسية وبرامج الإحاطة الاجتماعية مع مواصلة التقليص في نسبة عجز ميزانية الدولة بما يمكن من التحكم في مستوى التداين.

3- ولبلوغ هذه الأهداف ،سيتم في سنة 2020 أخذ جملة من الإجراءات والتدابير أهمها :

- حصر الانتدابات الجديدة في حدود **7720 خطة** من خريجي مدارس التكوين ولفائدة بعض القطاعات الحساسة وكذلك في بعض الاختصاصات الملحة ذات الأولوية،
- تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين الهياكل الوزارية أو المؤسسات العمومية أو بين الجهات،
- الأخذ بعين الاعتبار للانعكاس المالي المنجر عن دخول القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي، والذي أقر الترفيع في سن التقاعد، إضافة إلى الترفيع في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد بـ3 % منها 2 % محمولة على المشغل،
- مزيد التحكم وترشيد نفقات التسيير وإحكام التصرف فيها مع تحديد نسبة تطور قصوى تقدر بحوالي 3 % لتصفية بعض الديون أو لمجابهة النفقات المنجرة عن احداثات جديدة،
- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة لاستكمالها، والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة التي تم إقرارها بالإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية لدفع نسق التنمية في الجهات وتحسين ظروف عيش المواطنين.

4- وباعتماد التبويب الجديد توزع نفقات ميزانية سنة 2020 كالتالي :

بحساب م د

الأقسام	ق م 2019	تحيين 2019	تقديرات 2020
نفقات التأجير	16 516	17 165	19 030
نفقات التسيير	1 291	1 491	1 828.6
نفقات التدخلات	9 619.7	10 433.7	9 796.5
نفقات الاستثمار	3 156.7	3 256.7	3 791.4
نفقات العمليات المالية	106.7	106.7	215.6
نفقات التمويل	3 137	3 253	3 762.0
النفقات الطارئة وغير الموزعة	743.9	693.9	766.9
المجموع العام	**34 571**	**36 400**	**39 191**

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 916 7 م د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية الجديد ضمن **تكاليف الخزينة** في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2020 ما قدره **47 107 م د**.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبغة التنموية ستبلغ في سنة 2020 ما قدره 6900 م د (دون اعتبار قسم النفقات الطارئة وغير الموزعة) توزع حسب التبويب الجديد كالتالي:

الأقسام	ق م 2019	تحيين 2019	تقديرات 2020
نفقات التدخلات	2636.5 م د	2635.5 م د	2893.0 م د
نفقات الاستثمار	3156.7 م د	3256.7 م د	3791.4 م د
نفقات العمليات المالية	106.7 م د	106.7 م د	215.6 م د
الجملة	**5900 م د**	**6000 م د**	**6900 م د**

5- باعتماد الهيكلة الجديدة لميزانية الدولة، سيتم توزيع الاعتمادات لسنة 2020 على27 مهمة و 7 مهمات خاصة تقسم على 106 برنامج.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم بالنسبة لميزانية سنة 2020 وبصفة استثنائية تقديم تقديرات نفقات سنة 2020 ، بالنسبة لهذا التقرير، طبقا للتبويب القديم وذلك لتسهيل عملية المقارنة مع ميزانية سنة 2019 .

6- وعلى هذا الأساس، تم ضبط **نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020** دون اعتبار القروض المحالة في مستوى**107 47 م** د مقابل 021 43 م د محينة لسنة 2019 أي بزيادة **4 086** م د تمثل نسبة **9.5 %**.

وتتوزع النفقات المذكورة كالآتي:

بحساب م د

	ق م 2019	تحيين 2019	تقديرات 2020	الفارق / تحيين	%
نفقات التصرف	**25 284**	**26 897**	**28 263**	**1 366**	**5.1**
نفقات التصرف دون الدعم	20 440	21 665	23 583	1918	8.8
نفقات الدعم	4 350	4 788	4 180	608-	12.7-
نفقات التصرف الطارئة	494	444	500	56	12.6
نفقات التنمية	**5 900**	**6000**	**6 900**	**900**	**15.0**
نفقات التنمية الطارئة	**250**	**250**	**266**	**16**	**6.4**
خدمة الدين العمومي	**9 307**	**9 874**	**11 678**	**1 804**	**18.3**
الفائدة	3 137	3 253	3 762	509	15.6
الأصل	6 170	6 621	7 916	1 295	19.6
المجموع	**40 741**	**43 021**	**47 107**	**4 086**	**9.5**

ويتضمن المبلغ الاجمالي لنفقات التصرف والبالغ **28 263 م د** منح لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة **2 069 م د** تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود **1 162** م د لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات **3 231 م د**.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات :

بحساب م د

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
نفقات التأجير	958	1 071	317	293	1 275	1 364
نفقات التسيير	519	638	814	837	1 333	1 475
نفقات التدخل	195	360	12	32	207	392
المجموع	**1 672**	**2 069**	**1 143**	**1 162**	**2 815**	**3 231**

7- وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ **65** دولار للبرميل ،
- رصد منحة تقدر بـ**450 م د** لتنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بعنوان مردود المساهمة التضامنية الاجتماعية.
- تخصيص مبلغ **4 180 م د** للدعم المباشر بهم :
  - المواد الأساسية :1 800 م د
  - المحروقات والكهرباء :1 880 م د
  - النقل :500 م د

- تخصيص مبلغ **6 900 م د** بعنوان نفقات التنمية لسنة 2020 مقابل **6 250 م د** محينة لسنة 2019 أي بزيادة 916 م د تمثل نسبة **14.7 %** باللإضافة إلى مبلغ **266 م د** بعنوان النفقات الطارئة.

8- هذا ويتوزع حجم النفقات المقترحة **لسنة 2020** حسب طبيعة النفقة، وحسب التبويب القديم، على النحو التالي:

بحساب م د

	ق م 2019	تحيين 2019	تقديرات 2020	نسبة التطور % / تحيين2019
نفقات التصرف	**25 284**	**26 897**	**28 263**	**5.1**
نفقات التأجير	16 516	17 165	19 030	10.9
نفقات التسيير	1 254	1 454	1 683	15.7
نفقات التدخل	7 020	7 834	7 050	10.0-
* دعم المواد الأساسية	1 800	1 800	1 800	-
* دعم النقل	450	450	500	11.1
* دعم المحروقات	2 100	2 538	1 880	25.9-
* الحسابات الخاصة في الخزينة	208	208	236	13.5
* تدخلات أخرى	2 462	2838	2 634	7.2-
النفقات الطارئة وغير الموزعة	494	444	500	**12.6**
نفقات التنمية	**5 900**	**6 000**	**6 900**	**15.0**
نفقات طارئة	250	250	266	6.4
الدين العمومي	**9 307**	**9 874**	**11 678**	**18.3**
فوائد الدين العمومي	3 137	3 253	3 762	15.6
تسديد أصل الدين	6 170	6 621	7 916	19.6
المجموع العام	**40 741**	**43 021**	**47 107**	**9.5**

9- و تتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2020 وفقا للجدول الموالي :

بحساب 1000د

المهمات والمهمات الخاصة	المجموع حسب التبويب القديم	المجموع حسب التبويب الجديد
1- مجلس نواب الشعب	43 903	43 903
2- رئاسة الجمهورية	140 953	140 953
3- رئاسة الحكومة	184 295	184 295
4- مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	13 560	13 560
5- مهمة الداخلية	3 712 321	3 712 321
6- مهمة الشؤون المحلية والبيئة	1 156 941	1 156 941
7- مهمة العدل	742 205	742 205
8- مهمة الشؤون الخارجية	270 543	270 543
9- مهمة الدفاع الوطني	3 241 777	3 241 777
10- مهمة الشؤون الدينية	149 044	149 044
11- مهمة المالية	913 088	913 088
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	73 352	73 352
13- مهمة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	889 831	889 831
14- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 726 890	1 726 890
15- مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	2 157 161	2 157 161
16- مهمة التجارة	2 003 707	2 003 707
17- مهمة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	133 501	133 501
18- مهمة السياحة والصناعات التقليدية	157 582	157 582
19- مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	1 479 112	1 479 112
20- مهمة النقل	728 650	728 650
21- مهمة الشؤون الثقافية	351 000	351 000
22- مهمة شؤون الشباب والرياضة	755 777	755 777
23- مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	190 379	190 379
24- مهمة الصحة	2 544 430	2 544 430
25- مهمة الشؤون الإجتماعية	1 631 094	1 631 094
26- مهمة التربية	6 509 948	6 509 948
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 782 591	1 782 591
28- مهمة التكوين المهني والتشغيل	917 637	917 637
29- المجلس الأعلى للقضاء	8 800	8 800
30- المحكمة الدستورية	6 140	6 140
31- محكمة المحاسبات	20 225	20 225
32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	25 666	25 666
33- نفقات التمويل		
- الفائدة	3 762 000	3 762 000
- الأصل	7 916 000	
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	766 897	766 897
الجملة =	47 107 000	39 191 000

I - نفقات التأجير :

10- ضبطت نفقات التأجير لسنة 2020 في مستوى **19 030 م د** مقابل **17 165 م د** محينة لسنة 2019 أي بنسبة زيادة بـ **10.9 %**.

وتمثل هذه النفقات :

- **79.0%**من نفقات التصرف دون الدعم مقابل **77.6%** سنة 2019 محينة.
- **53.7 %** من ميزانية الدولة دون خدمة الدين مقابل **51.8 %** سنة 2019 محينة.

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **1 865 م د** كالآتي:

- الانعكاس المالي لبرنامج الزيادة في الأجور 2019/2018 (تعديل القسط 1 والقسط 2) 965 م د
- تعديل انتدابات وترقيات 2019 194 م د
- انتدابات 2020 (7720 خطة) 188 م د
- تدرج وترقيات 2020 100 م د
- تعديل الانعكاس المالي الناتج عن الترفيع في المساهمات المحمولة على المشغل 75 م د
- اتفاقيات قطاعية 2019 227 م د
- تعديل زيادة الأمنيين والعسكريين (قسط2018) 176 م د
- تعديل تقاعد 2019 وتقاعد 2020 -60 م د

وقد تم ضبط نفقات الأجور في حدود **19 030 م د** أخذا بعين الاعتبار الإجراءات التالية:

- **البرنامج العام للزيادة في الأجور:برنامج 2019/2018 : 965 م د**
  - ✓ تعديل القسط الأول : 116 م د
  - ✓ قسط جويلية 2019 (يصرف بداية من جانفي 2020) : 466 م د
  - ✓ قسط جانفي 2020 : 383 م د

- **تعديل زيادة الأمنيين والعسكريين : 176 م د**
  - ✓ زيادة الأمنيين (تعديل قسط 2019) اتفاقية 2016 : 131 م د
  - ✓ زيادة العسكريين(تعديل قسط 2019) اتفاقية 2018 : 45 م د
- **اتفاقيات قطاعية جديدة (2019) : 227 م د**
  - ✓ زيادة المهندسين والأطباء الاستشفائيين والأساتذة الجامعيين : 80 م د
  - ✓ ترقية استثنائية لأعوان الصحة : 86 م د
  - ✓ الترفيع في منحة الاستمرار : 26 م د
  - ✓ زيادات أخرى : 35 م د
- **انتدابات جديدة 2020 (7720 خطة) : 188 م د**
  - ✓ وزارة التربية 4694 خطة
    - ترسيم نواب الابتدائي 2269 خطة
    - الناجحين في مناظرة الماجستير 2355 خطة
    - خريجي دار المعلمين العليا 70 خطة
  - ✓ وزارة الداخلية (خريجي مدارس التكوين) 1600 خطة
  - ✓ وزارة الدفاع الوطني (خريجي المدارس العسكرية) 518 خطة
  - ✓ وزارة العدل (السجون والاصلاح) 588 خطة
  - ✓ مدارس التكوين 70 خطة
    (المدرسة الوطنية للإدارة 50)
    (معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي 20)
  - ✓ خطط مختلفة 250 خطة

II- نفقات التسيير

11- تقدر نفقات التسيير لسنة 2020 بـ **1 683م د** مقابل **1 454 م د** نفقات محينة لسنة 2019 أي بزيادة **229 م د** تمثل نسبة **15.7%** .

سيتم العمل على مزيد ترشيد هذه النفقات وإحكام توزيعها على مختلف البرامج مع الأخذ بعين الاعتبار ببعض الخصوصيات أو الزيادات المرتبطة بالإجراءات الجديدة وخاصة صرف منحة بعنوان استرجاع مصاريف المستلزمات المدرسية التي تقدر قيمتها السنوية بحوالي **200 م د** وترسيم اعتماد إضافي قدره **22 م د** بعنوان النقل المجاني لكل من وزارتي الداخلية والمالية (مصالح الديوانة) وخلاص القسط الثاني من متخلدات الصيدلية المركزية للبلاد التونسية بقيمة **50 م د.**

وتوزع نفقات التسيير لسنة 2020 بين **1 045 م د** بعنوان نفقات تسيير للوزارات و**638 م د** كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2020 الموظفة لنفقات التسيير، بـ **837 م د** لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية **1 475 م د.**

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

بحساب م د

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	171	618	789
التعليم العالي والبحث العلمي	84	35	119
التربية	150	15	165
الفلاحة	27	50	77
العدل	42	5	47
الدفاع الوطني	37	27	64
التشغيل والتكوين المهني	24	4	28
الداخلية	22	15	37
الشباب والرياضة	14	15	29
السياحة	10		10
وزارات أخرى	57	53	110
الجملة	**638**	**837**	**1 475**

III- نفقات التدخل دون الدعم :

12- تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2020 بـ **2 870 م د** مقابل **3 046 م د** محينة في سنة 2019 أي بنقص قدره **176 م د** . ويفسر هذا التراجع بعدم ترسيم منحة لدعم الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية باعتبار الموارد المالية الاضافية المتأتية من تطبيق مقتضيات القانون المتعلق بنظام الجرايات، إضافة إلى عدم تخصيص اعتمادات لفائدة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعنوان تنظيم الانتخابات التي بلغت سنة 2019 ماقدره 103 م د .

وستمول هذه التدخلات بواسطة الموارد العامة لميزانية الدولة في حدود **2 634 م د** وكذلك عن طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود **236 م د**.

وستمكن هذه الاعتمادات أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

بحساب م د

	تقديرات 2020
النهوض بالفئات محدودة الدخل	786
تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية	450
الجماعات المحلية	545
المنح والقروض الجامعية	218

13-النهوض بالفئات محدودة الدخل : تم تخصيص اعتماد يقدر بـ **786** م د بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2020 ، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي :

دعم للفئات محدودة الدخل:

- صرف منح قارة بـ 180 د شهريا لفائدة **285 ألف عائلة** محدودة الدخل علاوة على إسناد 10 د شهريا لكل طفل سوي في سن الدراسة (3 أطفال كحد أقصى لكل عائلة) و 20 د شهريا للطفل المعاق.
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ **13 م د**.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ **36.9 م د**.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ**2.7 م د** .

رعاية المعوقين:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.5 م د .
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 26 م د .
- تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ 31.6 م د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية حيث تتمتع بـ:

- ✓ بطاقات العلاج المجاني في حدود 285 000 .
- ✓ بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 623 000 .

14- **دعم الجماعات المحلية :** تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ **545 م د** مقابل **487 م د** مرسمة سنة 2019،وذلك لمزيد تدعيم قدراتها المالية لتمكينها من تسيير شؤونها باستقلالية.

و يوزع هذا المبلغ كالآتي :

- **528 م د** بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية ،
- **2 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية،
- **15 م د** بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،

15- المنح و القروض الجامعية :

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **218.4 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **156.7 م د** وتشمل **50%** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **227497**.

بالإضافة إلى حوالي **2609 طالبا** سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **38.1 م د**، وذلك بإعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر.

وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ **4.2 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ **1.1 م د** بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ **18.0 م د** لفائدة **36 ألف طالب** بعنوان منحة الإندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ **500 دينارا**.

IV- نفقات الدعم :

تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2020 ما قدره **4 180 م د** وهو ما يمثل :

- **14.8 %** من نفقات التصرف
- **8.9 %** من جملة ميزانية الدولة
- **3.3 %** من الناتج المحلي الاجمالي.

دعم المحروقات :

تم ضبط حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات و الكهرباء و الغاز في سنة 2020 على أساس المعطيات و الفرضيات التالية :

- معدل سعر النفط : **65 دولارا** للبرميل من نوع " البرنت "،
- حجم الإنتاج الوطني في حدود **2402 مليون طن** من النفط الخام و**2.896 مليون طن** معادل نفط من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي **1.811 مليون طن** و **2009 مليون طن** محتملة لسنة 2019 ،
- حجم استهلاك الغاز الطبيعي **بـ 5915 مليون طن معادل نفط** أي بزيادة بحوالي **3.1 %** بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2019 **(5.735 م ط.م.ن)**،
- تطور طفيف لاستهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي **0.5 %** بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2019**(3.820 مقابل 3.800 مليون طن)**،
- توريد **2925 مليون طن** من المنتوجات النفطية الجاهزة مقابل **3646 مليون طن** محتملة لسنة 2019 ،
- توريد **2407 مليون طن** من الغاز الطبيعي الجزائري أي بنقص بحوالي **19.3 %** بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2019 **(2.983 م ط.م.ن)**.

و يقترح تمويل هذه الحاجيات على النحو التالي:

- الإقتصاد في نفقات الشركتين المعنيتين بالدعم في حدود **500 م د** تتوزع كما يلي :
  - **300م د :** إنعكاس برنامج الضغط على كلفة الإنتاج.
  - **100 م د :** ترشيد إستهلاك قوارير الغاز المنزلي وإصلاح مسالك توزيعه.
  - **100 م د :** تشجيع إستهلاك المحروقات النظيفة والمقتصدة للطاقة و ذلك خاصة بالتعويض التدريجي لبعض المنتجات الملوثة.
- تعبئة موارد ذاتية إضافية لفائدة منظومة المحروقات وذلك من خلال إجراء تعديلات لأسعار وتعريفات البيع للعموم بالعلاقة مع تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- رصد منحة بمبلغ **1880 م د** بميزانية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى والمتوسطة لسنة 2020 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

16- **دعم المواد الأساسية** : سيتم في سنة 2020 مواصلة العمل بنفس مستوى الاعتمادات المرصودة سنة 2019 والبالغة **1 800 م د** .

وتتوزع حاجيات الدعم لسنة 2020 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	1 325 م د
الزيت النباتي	240 م د
الحليب	180 م د
العجين الغذائي والكسكسى	40 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	5 م د
الجملة	**1800 م د**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم العمل على مزيد ترشيد دعم المواد الأساسية والتحكم فيه وتشديد المراقبة على مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب، وذلك في انتظار إرساء منظومة الدعم المباشر لفائدة الفئات الاجتماعية المستحقة.

17- **دعم النقل العمومي:**

يقترح بالنسبة لسنة 2020 رصد اعتماد في حدود **500 م د** مقابل **450 م د** سنة 2019 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون إعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الإعتبار إنعكاس إرتفاع تكاليف إستغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي :

بحساب م د

الشركات	ق م 2019	تقديرات 2020	التطور %
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	50.0	50.0	-
الشركات الجهوية للنقل	255.0	290.0	13.7
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	1.0	2.5	150.0
شركة نقل تونس : النقل عبر الحافلات	96.0	99.0	3.1
شركة نقل تونس : النقل عبر الميترو	35.0	36.0	5.9
شركة الخطوط التونسية السريعة	3.0	10.0	233.3
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	10.0	12.5	25.0
الجملة	**450**	**500**	**11.1**

V- نفقات التنمية :

18- تبلغ نفقات التنمية المقترحة لسنة 2020 ما قدره **6 900 م د** بالإضافة إلى مبلغ قدره **266 م د** مرسم بالنفقات الطارئة وغير الموزعة.

وفي ما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية سنة 2020:

رئاسة الحكومة

تقدر نفقات التنمية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2020 بـ **9.3 م د** دفعا موزعة أساسا كالآتي:

ا لمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية :

سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع قدرها **2.6 م د** لانجاز مشاريع وبرامج لفائدة المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية لرئاسة الحكومة.

وتتمثل أهم المشاريع في تهيئة الواجهات الخارجية ومقرات مراقبة المصاريف بالجهات بإعتمادات دفع قدرها **0.45 م د**، إلى جانب ترسيم **0.4 م د** لتهيئة مقر تم تخصيصه لرئاسة الحكومة كائن ببرج زوارة ببوشوشة بكلفة أولية قدرها **4.0 م د**. وفي إطار دعم منظومة السلامة بكامل مقرات رئاسة الحكومة تم ترسيم إعتمادات دفع قدرها **0.3 م د** بعنوان إقتناء وتركيز منظومة مراقبة متكاملة لقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جملية تقدر بـ **2.0 م د.**

المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة:

سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع قدرها **6.6 م د** بعنوان التدخل لتمويل مشاريع إستثمار لفائدة المؤسسات العمومية غير الإدارية برئاسة الحكومة والهيئات الدستورية المستقلة التي هي في طور التركيز والهيئات العمومية المستقلة، حيث سيتم أساسا رصد اعتمادات دفع قدرها **3.3 م د** لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وتجديد وترقية وتحيين

منظومة إنتاج وبث الأخبار بكلفة قدرها **3.0 م د.** إضافة إلى تخصيص اعتمادات دفع قدرها **1.8 م د** بعنوان تهيئات مختلفة لمقر مؤسسة الإذاعة التونسية ولإقتناء معدات وتجهيزات إذاعية و تجهيز مقرات الإذاعات الجهوية.

وبالاضافة إلى ذلك سيتم خلال سنة 2020 ترسيم إعتمادات دفع قدرها **0.3 م د** لفائدة المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون " **بيت الحكمة**" لإنجاز مشروع تهيئة المقر بكلفة قدرها **0.25 م د.**

كما سيتم تدعيم الهيئات الدستورية المستقلة الملحقة ميزانياتها بميزانية رئاسة الحكومة والتي هي في طور التركيز (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية) بالإعتمادات اللازمة لتمويل مجموعة من المشاريع نذكر بالخصوص لتطوير المنظومات والشبكات وتهيئة الفضاءات وتجهيز المقرات الراجعة بالنظر للهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري.

الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب، سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **230 م د** لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية :

- تدعيم التجهيزات الإدارية بالوزارة بتكلفة قدرها 95.1 م د واعتمادات دفع حددت بحوالي 20.6 م د.
- دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك بكلفة قدرها 31.6 م د واعتمادات دفع في حدود 7.2 م د .
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 161.5 م د واعتمادات دفع قدرها 38.7 م د لبناء وترميم و توسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .

- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 491.2 م د وباعتمادات دفع في حدود 68.3 م د لاقتناء تجهيزات خاصة و أجهزة إتصالات و إقتناء قطع غيار ومدرّعات لفائدة قوات الأمن الداخلي.
- مواصلة تركيز نظام مراقبة بالكاميرا بين المدن بكلفة جملية تقدر بـ65 م د وسيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات تعهد تقدر بـ40 م د.
- تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي بكلفة قدرها 60 م د وباعتمادات دفع في حدود 42 م د.
- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها بكلفة قدرها35.8 م د وباعتمادات دفع في حدود 9.8 م د .
- دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال اقتناء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـ20.3 م د.
- دعم مركز الاعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الاعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته وللغرض تم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 20 م د بعنوان سنة 2020.

الدفاع الوطني

في إطار تطوير قدرات وزارة الدفاع الوطني للاضطلاع بمهامها على أحسن وجه وحماية التراب الوطني وتعزيز الأمن القومي، سيتم في سنة 2020 تخصيص إعتمادات دفع تبلغ **550 م د** لإنجاز أهمّ البرامج والمشاريع التالية:

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص إعتمادات دفع بـ 53,9 م د.

- تدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية للهياكل والمؤسسات العسكرية، حيث تم رصد إعتمادات دفع بـ 4,9 م د
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص إعتمادات دفع قدرها 450,8 م د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.
- دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية وتعزيز الإحاطة الصحية والاجتماعية للعسكريين ومنظوريهم ومعاضدة مجهود الدّولة في تنمية منطقتي رجيم معتوق والمحدث حيث تم تخصيص إعتمادات دفع بـ40,4 م د.

العدل

في إطار تدعيم قطاعي العدل والمصالح السجنية سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع جملية تقدر بـ**73 م د** كما يلى:

*** برنامج العدل**

تمّ بلورة رؤية إستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية وضمانا لإستقلالية السلطة القضائية وإستعادة ثقة المواطنين في العدالة.

وعلى هذا الأساس، تدعّمت مجهودات الإستثمار لفائدة كل من المصالح العدليّة والمصالح السجنيّة لبلوغ الأهداف التالية:

- تأهيل وتعصير مرفق القضاء حسب المعايير الدولية بالإضافة إلى توفير الحماية لكل من الأفراد و المقرات و الوثائق و المعلومات من أجل تحسين جودة الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين.
- تحسين الخدمات القضائية و تيسير الولوج إليها عبر برنامج رقمنة الأحكام القضائية.
- تيسير النفاذ إلى العدالة عبر إقتناء منظومات خصوصية على غرارالمنظومة الجزائية.
- تطوير أساليب العمل و الخدمات عبر تجديد و دعم أجهزة الإعلامية.

و لتحقيق هذه الأهداف، فقد تمّ رصد إعتمادات دفع في حدود **36.0 م د** تخصص أساسا لفائدة المشاريع المتواصلة والإنطلاق في إنجاز المشاريع الجديدة التالية:

	الكلفة (م د)
– تهيئة و توسيع محاكم الناحية	14.2
– تهيئة وبناء محاكم الإستئناف	3.4
– تهيئة و بناء المحاكم الإبتدائية	9.2
– إدخال الإعلامية للمحاكم	2.0
– تجهيز المحاكم.	3.0

*** برنامج السجون**

في إطار إصلاح المنظومة السجنيّة و الإصلاحيّة، تمّ بلورة إستراتيجية تضمن حقّ كل من السجين و العون من خلال الأهداف التالية:

- تحسين ظروف إقامة المساجين والأعوان عبر تهيئة و توسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية.
- تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع و ذلك عبر تشريكهم في برامج تكوين متعدد الإختصاصات من بينهم التكوين في المجال الفلاحي من خلال إحياء الضيعات الفلاحية بالسجون وبمراكز الإصلاح عبر تثمين الإمكانيات المتوفرة من أراضي فلاحية و موارد مائية هامّة لإستغلالها بالجدوى المطلوبة قصد توفير فرص شغل للمودعين وجعل الأنشطة الفلاحية رافدا من روافد التأهيل و الإصلاح.
- تركيز تجهيزات و معدات أمنية ضرورية.

و سيتم في سنة 2020 رصد إعتمادات دفع قدرها **37.0 م د** تخصص لمواصلة المشاريع المتعهّد بها خلال السنوات السابقة و الشروع في إنجاز مشاريع و برامج سنوية جديدة تتمثل أساسا في ما يلي :

	الكلفة (م.د)
– تهيئة و توسيع الوحدات السجنية	37.3
– اقتناء تجهيزات و معدات خاصة	10.0
– إقتناء وسائل نقل خاصة بالمساجين	1.0
– إقتناء تجهيزات مختلفة للمشاريع ذات الصبغة الفلاحية	1.2
– تجهيز السجون	3.0

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الديبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات تنمية في حدود **8.0 م د** ستخصص أساسا في البرامج و المشاريع التالية :

– توفير تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 0.5 م د .

– مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقر البعثة بنيويورك 2.5 م د.

– صيانة و تهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج، حيث تم رصد مبلغ قدره 2 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة .

– توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 1.0 م د.

– إقتناء منظومات وموزعات إعلامية و أجهزة ظرفية 0.5 م د

الشؤون المحلية و البيئة

سيتم خلال سنة 2020 ترسيم اعتمادات دفع جملية تقدر بـ**431 م د** ستخصص أساسا لفائدة البرامج التالية:

*** قطاع البيئة**

تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2020 ما قدره **248.8 م د** موزعة بالأساس حسب البرامج التالية :

البيئة وجودة الحياة :

سيتم تخصيص **7.7 م د** كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية و المشاريع المتواصلة المتعلقة أساسا بـ:

- دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات .
- دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغيرالتقليدية بالمنطقة الشرقية الوسطى .
- مشروع استصلاح و إزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.
- المساهمة في انجاز المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.
- تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الإحيائية .
- التصرف المستدام في المنظومات الواحية .

كما سيتم تخصيص 3 م د لفائدة الشرطة البيئية.

التطهير:

سيتم ترسيم إعتمادات دفع في حدود **202 م د**(منها 107 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لإتمام المشاريع التالية :

- أشغال تطهير 32 حيا شعبيا في إطار البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبية (المشروع الرابع والخامس)،
- أشغال تطهير المنطقتين الريفيتين حزوة بولاية توزر وورغش بولاية جندوبة،
- تهذيب معدات محطات الضخ بولايتي المهدية والمنستير (6 محطات بالمهدية ومحطتان بالمنستير)،
- تهذيب وتوسيع محطات الضخ SRB1 وSRB2 ببنزرت ومحطة الضخ بالمنطقة الصناعية منزل جميل،

- تهذيب محطة الضخ SP2 بقلعة الأندلس ومحطة الضخ SRDF4 بأريانة.
- مواصلة أشغال تطهير حوالي 18 حيا شعبيا في إطار المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية ،
- أشغال تمديد شبكة التطهير بمدينة مكثر ومنظومة تحويل المياه المستعملة،
- تهذيب تجهيزات محطتي الضخ الدخيلة و M6 وتوفير ونقل ووضع قنوات الضخ،
- انجاز منظومة تحويل المياه المستعملة من القلعة الصغرى إلى محطة التطهير سوسة حمدون،
- تهذيب شبكة التطهير الثانوية بمدينة سوسة،
- تهذيب شبكة التطهير بمدينتي القصرين وسيدي بوزيد،
- توسيع شبكة التطهير الرئيسية برواد.

كما سيتم الانطلاق في انجاز الأشغال التالية :

- تطهير حوالي 67 حي شعبي في إطار المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية،
- تطهير 3 مناطق ريفية وهي شط مريم بولاية سوسة ووادي الزرقاء بولاية باجة وحاسي الفريد بولاية القصرين،
- إبعاد مصب المياه المعالجة لمحطة التطهير عوسجة ،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي الرديف وأم العرايس،
- ربط شبكة التطهير بمدينة قصر قفصة بمحطة التطهير بقفصة،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي تالة وفريانة،
- تدعيم شبكة التطهير بالسواسي،
- انجاز شبكة تحويل المياه المستعملة من سوسة الغربية إلى محطة سوسة الجنوبية وشبكة تحويل المياه المطهرة من محطة سوسة حمدون إلى المصرف البحري،
- تهذيب تجهيزات 10 محطات ضخ بولاية سوسة،

- انجاز منظومة تحويل المياه المستعملة طبلبة–البقالطة،
- انجاز مركز معالجة وتخزين الحمأة بقطب التطهير سوسة حمدون،
- انجاز وتهذيب أحواض تجفيف الحمأة بمحطات التطهير بولايات الشمال،
- انجاز وتهذيب أحواض تجفيف الحمأة بمحطات التطهير بولايات الوسط،
- انجاز وتهذيب أحواض تجفيف الحمأة بمحطات التطهير بولايات الجنوب ،
- تدعيم شبكة التطهير بولاية صفاقس،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي ساقية الزيت وساقية الدائر بولاية صفاقس،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينة قبلي،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي فوسانة والرقاب،
- توسيع شبكات التطهير بتونس المدينة وأريانة،
- توسيع شبكات التطهير بسكرة وسيدي ثابت،
- تهذيب محطات الضخ SPA2وSPA3 بحمام الأنف و E1 و E2 بمقرين والمروج 4 وحي الصنوبر بحمام الشط،
- تهذيب منشآت التطهير بقابس والحامة وجرجيس ،
- أشغال تطهير مدينة منزل حر وربطها بمحطة التطهير قربة،
- تطهير مدينة بني خداش.

التصرف في النفايات :

سيتم في سنة 2020 ترسيم إعتمادات دفع في حدود **6.9 م د** و لمواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- مصب مراقب إضافي للفضلات و مراكز للتحويل بتونس الكبرى.
- برنامج غلق و إعادة تهيئة المصبات العشوائية للفضلات .
- المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .
- المصبات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد و زغوان والمهدية و توزر و قبلي .

- توسعة المصبات المراقبة للفضلات بكل من ولايات قابس،صفاقس،نابل، مدنين،القيروان والمنستير.

التنمية المستديمة :

ينتظر خلال سنة 2020 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة و المساعدة على تهيئة حدائق و نوادي البيئة المدرسية وقد تم للغرض ترسيم اعتمادات دفع قدرها **1 م د**.

حماية الشريط الساحلي :

سيتم في سنة 2020 تخصيص إعتمادات دفع قدرها **8.2 م د** للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف و تأهيل الشواطئ بالإضافة إلى مشاريع استصلاح الوضعيات البيئية وحماية الشواطئ من الانجراف البحري وحماية كل من شواطئ رفراف وسليمان والشفار وهرقلة .

مقاومة التلوث والعناية بالجمالية:

تم ترسيم اعتمادات قدرها 23 م د بعنوان التدخلات في مجالي مقاومة التلوث والعناية بجمالية المحيط.

<u>الشؤون المحلية :</u>

تقدر الاعتمادات المقترح ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2020 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ **177.5 م د** منها 2.5 م د للشروع في برنامج تأهيل المسالخ.

وسيتم تخصيص إعتمادات قدرها 175 م د أساسا لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

وتوزع الإعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحليّة حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد **3505** لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق

بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّةفي شكل مساعدات تتخذ صيغة من بين الصيغتين التاليتين:

- **مساعدات إجماليّة غير موظّفة:** تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحليّة على أساس مقاييس تأخذ بعين الإعتبار عدد السكان والطاقة الجبائيّة لكل جماعة محليّة بما يضمن التميز الإيجابي وتقليص فوارق التنمية بين الجماعات المحليّة.
- **مساعدات موظّفة:** تخصص لتغطية كامل تكاليف إنجاز البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبيّة ولتمويل البرامج والمشاريع الأخرى ذات الأولويّة الوطنيّة منها أو الخصوصيّة وتسند وفقا للشروط المحدّدة أو التي يضبطها الصندوق لكل برنامج أو مشروع تنمية.

وتتلخص أهم تدخلات الصندوق خلال سنة 2020 أساسا في :

- المساعدات الموظّفة لتمويل البرامج الوطنيّة،

- المساعدات غير الموظّفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط،

- برنامج تطوير قدرات التصرّف للجماعات المحليّة.

كما أنه في إطار التعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للإستثمار والوكالة الفرنسيّة للتنمية تمّ إمضاء إتفاقيّات قرض لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة للفترة 2016-2019 (برنامج الإستثمار البلدي) وهو ما سيمكّن المجالس البلديّة والجهويّة من المساهمة في مزيد إختيار وتحديد أولويات مشاريعها وبرامجها بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة المحليّة.

الشـؤون الدينيـة

يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد حوالي **2.5 م د** لنفقات التنمية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 1.22 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.310 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة والادارات الجهوية : 0.270م د
- بناء إدراتين جهويتين للشؤون الدينية بكل من ولايتي باجة والمهدية بإعتماد قدره 0.450 م د
- إقتناء سيارات مصحلة للإدارات الجهوية للشؤون الدينية بإعتماد قدره 0.250 م د

كما تمّ رصد إعتمادات بمبلغ 15.5 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

المالية

سيتم خلال سنة 2020 رصد اعتمادات دفع جملية تبلغ **130 م د** لانجاز عدد من المشاريع لفائدة البرامج التالية :

-برنامج الديوانة :42.8 م د

- برنامج الجباية :8.1 م د

- برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص : 16.1 م د

- برنامج مصالح الميزانية :0.2 م د

- برنامج التصرف في الدين العمومي :0.017 م د

- برنامج القيادة والمساندة :62.8 م د

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها :

- مواصلة برنامج تعصير الديوانة الذي تم برمجة انجازه على 5 سنوات بداية من سنة 2015 وقد تم للغرض رصد اعتمادات دفع لسنة 2020 قدرها 42.8 م د لإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها :

  - برنامج إكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي : 7.4 م د
  - بناء وتهيئة مراكز ومحلات لمصالح الديوانة :9.2 م د
  - مواصلة بناء مقر الإدارة العامة للديوانة :2.0 م د
  - تجهيز ميدان الرماية بالمدرسة الوطنية للديوانة :5.0 م د
  - اقتناء وتركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية :4.0 م د
  - اقتناء وسائل نقل لمصالح الديوانة :2.0 م د
  - اقتناء وتركيز موزعات مركزية لإيواء منظومة سند بالموقع الرئيسي والإحتياطي بفندق الجديد :1.0 م د
  - اقتناء معدات خصوصية لمصالح الديوانة :7.0 م د
  - هدم وبناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس : 2.0 م د

- تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية، وقد تم رصد اعتمادات قدرها 24.198 م د (برنامجي الجباية والمحاسبة العمومية) لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة :

  - إقتناء أراضي :1.37 م د
  - بناء و تهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة (برنامج الجباية :4.5 م د

- بناء و تهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة (برنامج الجباية :12.3 م د
- اقتناء معدات اعلامية (برنامج الجباية) : 1.6 م د
- اقتناء معدات إعلامية(برنامج المحاسبة العمومية) : 1.2م د

وفي إطار رقمنة وتعصير النظام المعلوماتي بهدف تطوير أساليب العمل والأداء، سيتم بالإضافة إلى تطوير النظم الإعلامية الحالية إنجاز برمجيات جديدة أهمها:

المشاريع الخاصة بالتصرف المالي:

- إنجاز نظام معلوماتي مندمج للتصرف المالي يشمل الأعمال المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها بالتصرف المحاسبي وبالتصرف الفعال في الخزينة والمتابعة الحينية للتدفقات المالية،
- تطوير منظومة معلوماتية وطنية موحدة لمتابعة البرامج السنوية للقدرة على الأداء من خلال ربطها بمنظومة "أمد" لإعداد الميزانية وكذلك بإدراج الوظائف الخاصة بالإعداد الآلي للتقارير السنوية للأداء،
- تطبيق مشروع الفوترة الإلكترونية بالنسبة للعمليات المنجزة مع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وإنجاز منظومة لفائدة مزودي الدولة تمكنهم من المتابعة الحينية لخلاص فواتيرهم "أدب-مزود"،
- ملاءمة منظومتي "أمد" و"أدب" مع مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية.

المشاريع الخاصة بالجباية والإستخلاص:

- تطوير ووضع حيز الإستغلال للمنظومات الخاصة بالتصرف في البيانات المرجعية والتصرف في المطالبين بالأداءات والإنخراط في الخدمات الجبائية عن بعد وبوابة الخدمات الجبائية ،
- التجديد التكنولوجي للنظام المعلوماتي "صادق" ،
- تجديد تدريجي لباقي التطبيقات المكونة للنظام المعلوماتي "رفيق"،

- إنجاز مشروع "إعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الإستهلاك على عين المكان".
- إنجاز مشروع "حوسبة عمليات التعريف بالإمضاء" لمتابعة تسجيل العقود والكتابات المبرمة.
- تقديم الخدمات بواسطة الرسائل القصيرة (sms) والخاصة بالإشعار حول الخطايا المرورية وبالإعلام حول الواجبات الجبائية،
- إعداد المنظومة الخاصة بالتبادل المؤمن للمعطيات الجبائية في إطار تفعيل إتفاقية الإمتثال الضريبي الدولي للحسابات الأجنبية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (FATCA).
- إعداد المنظومة الخاصة بالتصرف في مطالب تبادل المعطيات لأغراض جبائية،
- توسيع مجال إستعمال "منظومة التصريح الجبائي وإيداع الإضبارة الجبائية عن بعد"،
- تجهيز مصالح مراقبة الأداءات بمعدات وتطبيقات معلوماتية تمكن من إضفاء الفعالية إلى عمليات المراقبة الجبائية على عين المكان،

المشاريع الخاصة بالتصرف الديواني:

إرساء نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكن من تكريس رقمنة ولامادية الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها.

المشاريع الخاصة بالتصرف في الدين:

- إعادة صياغة منظومة "SIADE" للتصرف في الديون الخارجية للدولة والديون المضمونة من طرف الدولة بالإعتماد على التكنولوجيات الحديثة،
- تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في الدين الداخلي تمكن من تأمين شفافية وسرعة المناقصات الخاصة بسندات الخزينة والتصرف فيها ومتابعة خلاصها،
- إنجاز منظومة جديدة للتصرف في نفقات التنمية المنجزة على إعتمادات خارجية (MOUADHFA) بغاية الدمج الفعلي للنظم المعلوماتية "ADEB"

و"SIADE" وإضفاء النجاعة على عمليات التصرف في نفقات التنمية ومتابعة إنجازها.

المشاريع الخاصة بالتبادل البيني المؤمن UXP :

وضع منظومة UXP حيز الإستغلال وتجربتها والعمل على تعميم إستغلال المنظومة بصفة تدريجية.

المشاريع الخاصة بالدفع الإلكتروني:

- تطوير التطبيقات الخاصة بخلاص الخطايا المرورية عن بعد بإستعمال الهواتف النقالة (USSD)، وذلك قبل تعميمها في مرحلة ثانية على عمليات خلاص الأداءات والمعاليم الأخرى (التصاريح الجبائية)،
- تجهيز قباضات المالية بأجهزة الدفع TPE،
- تطوير منظومة جديدة للتصرف في عمليات الخزينة بقباضات المالية،
- تطوير منظومة خاصة بالتصرف في عمليات مقاصة الإلكترونية لأوامر السحب (Prélèvements) بالتعاون مع البنك المركزي.

المشاريع الخاصة بالبنية التحتية:

- إعداد سياسة أمن نظم المعلومات (PSSI) وخطة إستمرارية العمل (PCA) لنظم المعلومات والتصرف في المعدات الطرفية (PC) وتأمين إستعمالها،
- تجديد المعدات الخاصة بالنسخ الإحتياطي للبيانات وإسترجاعها عند الحاجة.

وفي إطار تدخلات الدولة في الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي، سيتم في سنة 2020:

- مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ 250 م د والذي انطلق منذ سنة 2017، وذلك بترسيم اعتمادات قدرها **40 م د** تعهدا ودفعا.

- تخصيص اعتماد قدره **20 م د** لفائدة "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018.

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

سيتم في سنة 2020 ترسيم إعتماد قدره **13.7 م د** لتمويل جملة من المشاريع والمتمثلة أساسا في :

-مساهمة الدولة في التسجيل الإختياري والإجباري

-المحافظة على الرصيد العقاري للدولة وتصفية وضعيته القانونية والمادية وحسن توظيفه في تنشيط الحركة الإقتصادية ودفع الحركة التنموية.

-تحسين الوضع العقاري بجميع ولايات الجهورية وذلك من خلال العمل على تفعيل الأليات الكفيلة بوقف الإعتداءات على العقارات الدولية غير الفلاحية والمحافظة على ملك الدولة الخاص بعد تحديده والحرص على تسجيله

-إقتناء موزع (serveur) وذلك لإستيعاب الخارطة الرقمية وتيسير إستغلالها خاصة بالنسبة للعقارات الدولية الفلاحية والتي تقدر مساحتها بمليون هكتار.

-مواصلة بناء مقرات الإدارات الجهوية بكل من تطاوين وتوزر والقصرين ومدنين.

-بالنسبة للدراسات العقارية ستقوم الوزارة بتغطية كلفة إنجاز أمثلة تقييمية عقارية وإقتناء طاولات رسم إلكترونية إلى جانب محطات طوبوغرافية

-تجهيز الإدارات المركزية والجهوية بتجهيزات مختلفة ومواصلة إقتناء تجهيزات مراقبة .

سيتم في سنة 2020 رصد اعتمادات دفع بعنوان تدخلات الوزارة والمؤسسات تحت الإشراف تقدر بـ **806.1 م د** مقابل **712.0 م د** مرسمة سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 13.2 % لمزيد دفع قطاع التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

البرنامج الجهوي للتنمية :

سيتم خلال سنة 2020 تخصيصاعتمادات دفع بـ **602.6 م د** ستخصص أساسا لـ:

- **تحسين ظروف العيش** :سيتم خلال سنة 2020 رصد اعتمادات للبرنامج في حدود **350 م د** قصد المساهمة في توفير المرافق الأساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .

- **الحضائر الجهوية:** سيتم تخصيص مبلغ بقيمة **235.6 م د** لمواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية لفائدة 48.000 عامل حضيرة.

- **دعم التمويل الذاتي** :سيتم تخصيص اعتماد قدره **15 م د** لتمويل مساهمة الباعثين في تمويل مشاريعهم في نطاق برنامج "اعتماد الانطلاق 1 و 2 ".

برنامج التنمية المندمجة:

- **استكمال القسطين الأول والثاني**: تبلغ كلفة هذا البرنامج **520 م د** وتشمل تدخلاته لفائدة 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية يمول عن طريق:

-ميزانية الدولة :32,2 %

- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي:40,4 %

- مصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية(بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والجمعيات..) 27,4 %.

وسيتم خلال سنة 2020 برمجة اعتمادات دفع في حدود **29.6 م د** لهذا التدخل منها 20 م د ممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة، يضاف إلى ذلك 4.6 م د موارد متبقية من ميزانيات سابقة.

- **التقدم في تنفيذ القسط الثالث**: ستشهد سنة 2020 تقدما في تنفيذ القسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة وتشمل تدخلاته 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ**1000م د** موزعة كالتالي:
  - ميزانية الدولة : 690 م د
  - البنوك ومساهمة المنتفعين : 310 م د .

وسيتم خلال سنة 2020 تخصيص اعتمادات في حدود **35 م د** منها 20 م د ممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة .

يضاف إلى ذلك 0.2 م د موارد متبقية من ميزانيات سابقة.

<u>الاستثمار والتعاون الدولي :</u>

سيتم خلال **سنة 2020** تركيز **الصندوق التونسي للاستثمار** بعد تركيز "المجلس الأعلى للاستثمار"وهياكل "الهيئة التونسية للاستثمار". وقد تم تخصيص إعتمادات بـ **72 م د** منها مبلغ 70.0 م د قصد إيفاء الدولة بتعهداتها تجاه المستثمرين بتمويل منح الإستثمار.

وسيتواصل العمل خاصة على:

- تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.
- تنمية النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي ومساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية.
- التركيز على المشاريع الممولة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الكفاءات والخبرات التونسية الفردية منها والمؤسساتية لدى مختلف الشركاء من مشغلين أجانب ومنظمات إقليمية ودولية وبلدان مانحة واستكشاف أسواق وميادين من شأنها أن تفتح مجالات تعاون سواء على صعيد توظيف الكفاءات التونسية أو على صعيد دعم التعاون جنوب – جنوب.

- دعم الاستثمار الخارجي من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تعمل على تأطير المستثمرين ومساعدة المؤسسات على تجاوز العراقيل والإشكاليات التي قد تعترضها وخاصة المؤسسات الأجنبية بالإضافة إلى دعم العمل الترويجي لتونس الجديدة كوجهة للاستثمار عبر تثمين المكتسبات المسجلة خلال الفترة الانتقالية وذلك انطلاقا من المناخ السياسي والاقتصادي الجديد الذي يوفر إطارا ملائما للمبادرة والاستثمار والشراكة.

- التأكيد على التوجهات القطاعية المستقبلية في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي عبر التركيز بالخصوص على القطاعات والأنشطة الواعدة خاصة في مجالي الصناعة والخدمات التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنظر للأولويات التنموية في مجال تشغيل حاملي الشهادات العليا.

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق تدعيم القطاع الفلاحي ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية تخصيص اعتماد قدره **989 م د** كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج التالية:

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية :

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **227.6 م د** وستمكن من :

- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء
- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع
- مواصلة تقديم التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب والمحروقات وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب إلى جانب تشجيع الاستثمارات الفلاحية و التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل والشركة الوطنية لحماية النباتات.

- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزات إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالمشاريع التالية :

- التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا،

- التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،

- التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،

- الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان.

برنامج الصيد البحري :

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **86.7 م د** والتي ستمكن من :

- مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء الصيد البحري بقابس وإحداث ميناء بسيدي يوسف و ميناء سيدي منصور بصفاقس.

- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وقلعة الأندلس وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية.

- حماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي بكلفة 10 م د.

- الإنطلاق في إعداد دراسة حماية وتهيئة ميناء سوسة و ميناء هرقلة وميناء الصخيرة وحماية ميناء البقالطة.

- مواصلة تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتقديم منح لفائدة البحارة بعنوان المحروقات وتمويل برنامج الراحة البيولوجية.

برنامج المياه :

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ **495.5 م د**.وستمكن هذه الإعتمادات من :

- مواصلة إنجاز أشغال سد الدويميس ببنزرت ومنشآت التحويل

- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (167 م د).

- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة تقدر بحوالي 226.7 م د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (175 م د).

- مواصلة مشروع إحداث سدود جبلية بكلفة حوالي 46.3 م د بمساهمة صندوق أبو ظبي للتنمية (19.8 م د).

- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة - الوطن القبلي بكلفة تقدر بحوالي 272 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية .

- مواصلة إعادة تهيئة قناة نبهانة والمنشآت الملحقة بها بكلفة قدرها 9 م د.

- مواصلة تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفياضانات.

- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي.

- الانطلاق في انجاز سد تاسة وسد خلاد وسد الرغاي بكلفة 340 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة قدرها 33 م د ممول من طرف البنك الالماني للتنمية.

- مواصلة تزويد المؤسسات التربوية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصالح للشراب وإنجاز أشغال الصرف الصحي المتعلقة بها.

- إحداث 3 آبار عميقة استكشافية 20 بئرا تعويضية و18بئرا عميقة للماء الصالح للشراب و16 بئرا عميقة للري.

- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) وإعادة تهيئة قنال العروسية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت .

- مواصلة إنجاز مشروع التصرف المندمج للموارد المائية بالمنطقة السقوية بمرناق من ولاية بن عروس على مساحة 6500 هك

- الانطلاق الفعلي في مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة 131 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد).وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.

- الانطلاق الفعلي في مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف و احداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.

- إحداث 485 هك من المناطق السقوية الجديدة وتهيئة وتعصير 2103 هك من المناطق السقوية.

- مواصلة إنجاز مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.

- إنجاز 12 نظاما مائيا جديدا لفائدة 22400 ساكنا، وتهيئة 27 نظاما مائيا قديما لفائدة 72400 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية

- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بإقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها1.0م د

- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.

- مواصلة المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 237 م د

- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م3 /يوم)

- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس(القسط الأول 100 ألف م3 /يوم)

- دعم الشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه بـ 0.5 م د بعنوان إحالته بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية .

- الإنطلاق في صيانة السدود الجبلية لكفلة 3 م د

- مواصلة تقديم الدولة للتشجيعات في ميدان الاستثمار في قطاع المياه.

- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.

- إدارج القسط الأول لعملية رأسمالية الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بإعتمادات تقدر بـ84 م د

- الانطلاق في انجاز مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان ومشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج المياه والخاصة بالمشاريع التالية :

  - التصرف المندمج للمشاهد ....
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان

- التنمية الفلاحية المندمجة بولاية بنزرت
- الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان

<u>برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :</u>

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **125.8 م د** قصد القيام خاصة بـ:

- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة 45 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (30 م د).

- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (128 م د)

- مواصلة مشروع حماية مصبات الأودية الذي يشمل 10 ولايات ويمتد على مساحة 2 مليون هكتار.

- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (5472 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (21725 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه(21806 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (33185 هك) واحداث 24 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه و3 بحيرات جبلية وجهر الأودية (10 كلم) واصلاح وتعديل مجاري الأودية (245 كلم).

- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 2.0 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية :

  - التصرف المندمج للمشاهد

- التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
- التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت
- الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي :

تقدر الإعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي **9.215 م د** ستخصص أساسا لـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي
- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية
- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز ومعاهد التكوين المهنى في الفلاحة والصيد البحري.

برنامج القيادة والمساندة :

تقدر الإعتمادات المبرمجة له بحوالي **44.1 م د** ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالكاف والقصرين وقابس (المرحلة الثانية) وقفصة.
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب بولايتي تطاوين وقبلي (المرحلة الثانية).
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الزراعية والرعوية بمدنين.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي من ولاية صفاقس.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة.

- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة لجنوب ولاية القصرين (المرحلة الثانية)

- الانطلاق الفعلي في مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بكلفة قدرها 269 م د منها 227 م د بمساهمة البنك العالمي.

- مواصلة تمويل الصندوق الخاص "صندوق تعاوني لجبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية " بمنحة من ميزانية الدولة في حدود30 م د، بالإضافة إلى مساهمة الفلاحين والمعلوم التضامني.

الصناعة والطاقة

سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع جملية تقدر بـ**236 م د** لدعم قطاعي الصناعة والطاقة .

<u>قطاع الصناعة :</u>

- مزيد معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها والمحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم حظوظها في التصدير وذلك بتوفير التمويلات الضرورية من خلال تعزيز إمكانيات صندوق مساعدة ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يمكن هذه المؤسسات من إستعادة توازناتها المالية.
- المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية عبر تطوير الشراكة بين منظومة البحث والتطوير والإنتاج، وذلك بتفعيل دور مراكز الموارد التكنولوجية بالقطب التكنولوجي بكل من بنزرت والمنستير وسوسة التي سيتم التفويض في إستغلالها من قبل المراكز الفنية القطاعية الصناعية بهدف تطوير القيمة التكنولوجية المضافة في المنتوج الصناعي للمؤسسة.
- مواصلة العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الإستثمار وإحداث المؤسسات من خلال :

- تنفيذ جملة من البرامج المتكاملة فيما بينها تشمل تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية عن طريق تكليف المركبات الصناعية التكنولوجية بإنجاز عدد هام من المناطق المبرمجة.
- إحداث جيل جديد من الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر بها مناطق صناعية.

قطاع الطاقة :

- تكثيف جهود الإستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز من خلال النهوض بالآبار التطويرية وإمكانية مواصلة إستغلالها وللغرض تم التعهد بدراسة تشتمل على التقييم الفني والإقتصادي والقانوني لإمتيازات الإستغلال التي شارف مدة صلوجيتها على الإنتهاء.
- مواصلة تنفيذ المنوال الطاقي الجديد الذي تم إعتماده منذ سنة 2017 والهادف إلى الحد من العبء الذي تشكله الطاقة على الإقتصاد الوطني وتداعياتها على التنمية، في هذا النطاق تم إتخاذ عدّة إجراءات وتدابير من بينها التقليص التدريجي لدعم المواد الطاقية مع وضع برنامج وطني للتحكم في الطاقة بهدف التخفيض في الكثافة الطاقية بـ 3 %سنويا مما سيمكن من إقتصاد 34 % من إستهلاك الطاقة في غضون سنة 2030 والنهوض بالطاقات المتجدّدة لتمثل الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجدّدة نسبة 30 % من إجمالي إنتاج الكهرباء في غضون 2030.

أهم المشاريع والبرامج :

قطاع الصناعة :

- **تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها :**

وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية. وستمكن الإعتمادات المقترحة في هذا الإطار والبالغة **8.5 م د** من مواصلة أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها.

- **برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية :**

يندرج هذا البرنامج في إطار الإستراتيجية الوطنية الهادفة لتوفير بنية أساسية متطورة بالجهات الداخلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنجاز مناطق صناعية مجهزة وتستجيب لحاجيات المستثمرين وذلك عبر تحمل الدولة كلفة ربط هذه المناطق والفضاءات بالشبكات الخارجية وإنجاز الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر فيها مناطق صناعية وتقدر الدفوعات في سنة 2020 بـ **7 م د**.

- **صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة :**

من خلال تعزيز الإمكانيات المرصودة لفائدته قصد تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية من إستعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها في التصدير وتبلغ الدفوعات المقترحة في الغرض **64 م.د.**

قطاع الطاقة :

- **برنامج إستعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية :**

يندرج هذا المشروع في إطار عملية دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية بإعتماد الطاقة الشمسية وربطها بالشبكة ويشمل المباني العمومية خاصة منها المؤسسات العمومية للصحة والمؤسسات الجامعية والمقرات الوزارية وذلك للحد من طلب هذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وبالتالي التخفيض في فاتورة إستهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدر الحاجيات من الدفوعات المقترحة لسنة 2020 بـ **4 م د** تمول بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول وقع تشخيصه من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي **108 م د**.

التجارة

سيتواصل مجهود الدولة الخاص بالقطاع التجاري حيث تم للغرض رصد إعتمادات دفع قدرها **40 م د** ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

-مشروع تنمية الصادرات (18.4 م د) :سيتم مواصلة اسناد الدعم المالي للشركات المنتفعة ببرنامج تصدير وتعزيز قدرات مركز النهوض بالصادرات وتمويل عمليات متابعة المشروع.

- مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان : 7 م د وستخصص هذه الاعتمادات لتمويل عمليات الربط بالشبكات.

- المعارض والتظاهرات (9.6 م د) : تتعلق هذه الاعتمادات بمشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمنها مركز النهوض بالصادرات.

تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

تندرج إستراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ضمن توجهات المخطط الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020". و يحتوي المخطط على ستة محاور تم الانطلاق في تنفيذها بداية من سنة 2016 .

وسيتم في سنة 2020 رصد اعتمادات دفع تقدر بـ**110 م د** لانجاز البرامج و المشاريع التالية :

<u>برنامج التنمية الرقمية :</u>

محور البنية التحتية و الخدمات الشاملة :

-مواصلة تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصال ذات التدفق العالي

-مواصلة إنجاز أشغال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2) و منظومة التحكم و المراقبة للشبكة الإدارية المندمجة (NOC) و مواصلة تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للجماعات المحلية

-مواصلة تقريب خدمات البريدية من المواطن و تحسين نسبة رقمنة الخدمات البريدية
-توسيع المنظومة الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات
- تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية عبر مشروع Edunet 10
- إسناد إجازة مشغل البنية التحتية (Opérateur d'infrastructure)
- الإصدار السادس لبروتوكول الأنترنت (IPv6)
- مشروع اعتماد الألياف البصرية ضمن أمثلة التهيئة العمرانية
- المساهمة في تطوير المشهد الإعلامي عبرالانتقال إلى البث التلفزي الأرضي الرقمي ودعم الإذاعات والتلفزات الخاصة بالإضافة إلى تركيز وتوسيع شبكات البث الإذاعي على التشكيل الذبذبي FM
- تركيز منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية (CEIR)
- مشروع البنية التحتية الوطنية للجغرفة الرقمية (للمعلومات الجغرافية INIG)
- مشروع هيكل المفتاح العمومي

محور الاقتصاد الرقمي :

مواصلة تحفيز الاستثمار في التجديد و الابتكار عبر إطار هيكلي مجدد لتمكين المؤسسات الناشئة من التمويل و المرافقة الملائمتين لحاجياتها بعد إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة.

محور الحكومة الإلكترونية :

-مواصلة مشروع تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية
-مواصلة مشروع تركيز المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن و تأهيل منظومة الحالة المدنية
-إرساء منظومة وطنية للمعرف الوحيد للمؤسسة
-مواصلة تركيز منظومة الحوسبة السحابية الوطنية

-تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للعدالة

-تركيز بنك رقمي للبريد التونسي

و تمول هذه المشاريع ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية أساسا من خلال قرض مبرم سنة 2018 مع البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 71.5 م أورو لمساندة المخطط الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020".

محور تونس الذكية :

- مواصلة استقطاب المستثمرين و التشجيع على خلق 6000 موطن شغل جديد عبر البرامج الترويجية و بلوغ نسبة مساهمة بـ7% للإقتصاد الرقمي في الناتج المحلي.

السياحة والصناعات التقليدية

ستتواصل الجهود في سنة 2020 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي و تطوير قطاع الصناعات التقليدية .وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود **82 م د** تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (55.8 م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (7.1م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د).

تتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة والصناعات التقليدية في:

-**برنامج الدعاية والنشر (49 م د)** : يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية و خاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.

-**برنامج إعانة الدولة للباعثين في القطاع السياحي (3 م د)**: يتمثل هذا الدعم خاصة في إسناد منح في مناطق التنموية الجهوية وبعنوان المشاريع ذات الاهمية الوطنية.

-مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (7.1 م د) : لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.

-تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) : برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتوج التونسي

-حماية المناطق السياحية (10 م د) : برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والتهيئة الترابية

سيتم خلال سنة 2020 مواصلة الجهود لدعم نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة. كما سيتم إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي. و إعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن وإصلاح الأضرار التي لحقت بها جرّاء الفيضانات بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكّن اعتمادات الدفع المرصودة والمقدرة بـ **1260 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة :

أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة :

تعطي ميزانية الدولة لسنة 2020 أولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الفارطة قصد إتمامها في الآجال واحترام تعهدات الدولة كالتالي :

<u>الطرقات والجسور :</u>

-استكمال برنامج تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.

-إتمام أشغال برنامج تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.

-بناء جسرين بولايتي جندوبة وقفصة.

-استكمال إنجاز الطريق السيارة قابس - مدنين ومدنين - رأس جدير.
-استكمال بقية برنامج سنة 2012 للطرقات بتونس الكبرى الذي يشتمل على بناء 2 محولات ووصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق X.
-استكمال برنامج سنة 2012 للطرقات المهيكلة للمدن الذي يشتمل على :

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (49 كلم) .
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (65 كلم).
- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كلم).

-استكمال الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.
-استكمال برنامج سنة 2014 المتعلق بتهيئة الطرقات المرقمة على مسافة 344,6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي :منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.
-استكمال إنجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق X_2 والطريق الوطنية رقم 9.
-استكمال بناء 11 جسرا بطول جملي قدره 1155 مترا خطيا موزعة على 10 ولايات، وهي: بن عروس وزغوان وبنزرت وجندوبة وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.
-استكمال إنجاز القسط الثاني من مشاريع تهيئة المسالك الريفية بالولايات ذات الأولوية لسنة 2016 وتتمثل في تهيئة 71 مسلكا ريفيا بطول 310 كلم موزعة على 14 ولاية وهي زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.
-مواصلة برنامج سنة 2016 للطرقات بتونس الكبرى المتعلق بمشروع بناء الطريق X_{20} بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
-مواصلة برنامج سنة 2016 لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة المتمثل في تهيئة حوالي 351,3 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية وهي منوبة وبن عروس ونابل

وزغوان وبنزرت وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفصة وقبلي.

-مواصلة القسط الأوّل من برنامج سنة 2016 لتهيئة 630,2 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات ذات أولوية وهي زغوان وسليانة وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

-مواصلة إنجاز الطريق X_4 بين الطريق X والطريق X_{20} المبرمجة سنة 2016.

-مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار :

-الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (قسط تونس-جلمة).

-الطريق الحزامية للعاصمة X_{20}.

-مواصلة برنامج سنة 2017 للطرقات المهيكلة للمدن والذي يتمثل في :

-إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس.

-تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.

-تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم.

-مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم :

القسط الأول : * نابل – قربة بطول 28 كلم.

القسط الثاني : * قربة – منزل تميم بطول 23 كلم.

* منزل تميم – قليبية بطول 9 كلم.

-مواصلة مشروع تهيئة المسلك الرابط بين تاجروين والحوض بولاية الكاف بطول 27 كلم.

-مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.

-مواصلة إنجاز مشروع سدّ الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 على مستوى **جبل ماطوس** بولاية تطاوين بطول 20 كلم.

-انطلاق إنجاز الجزء الأول من مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس – جلمة** على مسافة 186 كلم وقد تم تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع قبل انطلاق الاشغال.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز :

- 9 محولات
- 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
- 14 منشاة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة إلى 8 أقساط موزعة كما يلي :

- **4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي :**

قسط 1 : تونس – زغوان بطول 26 كلم

قسط 2 : زغوان – الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)

قسط 3 : الفحص – الناظور بطول 27 كلم

قسط 4 : الناظور – السبيخة بطول 27 كلم

- **4 أقساط ثانية بطول 99 كلم سيتم التعهد بها سنة 2019 وتتمثل في :**

قسط 5 : السبيخة– القيروان بطول 29,0 كلم

قسط 6 : القيروان– حفوز بطول 29,0 كلم

قسط 7 : حفوز– وادي زرود بطول 21,4 كلم

قسط 8 : وادي زرود– جلمة بطول 19,6 كلم

انطلاق أشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة تقدر بـ **774 م د** والذي يشمل المكونات التالية :

- بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلوّ 56 مترا.
- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

- استكمال الدراسات والشروع في أشغال مشروع ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة $أ_1$ ويتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.

-الانطلاق الفعلي في الأشغال بعد استكمال الدراسات التنفيذية لمشروع تعصير الطريق الرابطة بين البلديات الشمالية عبر توسيع الجسر على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 - Z_4 بطول 3 كلم.

- الانطلاق الفعلي لأشغال إنجاز المشروع المرسم سنة 2018 لمضاعفة الطريق الرومانية بمدنين (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا وذلك بعد استكمال الدراسات التنفيذية.
- انطلاق أشغال بناء منشأة فنية بطول 2,5 كلم على الطريق الجهوية رقم 128 لربط **مدينة قربص** بشبكة الطرقات بعد تحيين تكلفتها المرسمة سنة 2018.
- مواصلة برنامجي 2018 و 2019 لبناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260 مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.
- مواصلة برنامج 2018 لتهيئة 20 مسلكا ريفيا على مسافة 151,7 كلم موزعة على 6 ولايات وهي باجة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقبلي.

- مواصلة البرنامج المرسم سنة 2018 لتعبيد 28 مسلكا ريفيا بطول 173,1 كلم موزعة على 9 ولايات وهي نابل وباجة وسليانة وسوسة والمهدية وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر.
- مواصلة مشروع تهيئة 22 كلم من **الطرقات بولاية مدنين** موزعة على النحو التالي :
  - تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 108 وسيدي مخلوف بطول 18 كلم.
  - تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كلم.
- الإنطلاق الفعلي لأشغال المشروع المرسم سنة 2018 لتهيئة **الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي** بطول 57 كلم بعد إستيفاء الدراسات التنفيذية.
- انطلاق أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لربط المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز **منعرج بن قردان** المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشماليةعلى طول 9 كلم.
- مواصلة المشاريع الكبرى التي تم التعهد بها سنة 2019 والمتمثلة بالخصوص في :

-برنامج **تهيئة شبكة الطرقات المرقمة** على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة قدرها **245 م د**.

- رصد القسط الثاني **للترفيع رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة** في حدود **80 م د** وبإعتبار القسط الأول الذي رصد سنة 2019 والبالغ 100 م د ستبلغ الإعتمادات الجملية 180 م د. وسيخصص هذا المبلغ لإستكمال أشغال الطرقات السيارة التي هي بصدد الإنجاز وهي على التوالي:
  - الطريق السيارة قابس - مدنين بطول 84 كلم.
  - الطريق السيارة مدنين - رأس الجدير بطول 104 كلم.

أما في مجال **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات والجسور**فإنه سيتواصل خلال سنة 2020 انجاز ما يلي :

-برنامج **صيانة الطرقات المرقمة** بطول 493 كلم موزعة على 24 ولاية منها تغليف 146,2 كلم بالخرسانة الإسفلتية (enrobé) والعناية بتدعيم حواشي الطريق على مسافة 402,1 كلم من الطرقات المرقمة إضافة إلى تثبيت حواشي الطريق على مسافة 167.8 كلم وتغليف سطحي للطرقات على مسافة 179 كلم من الطرقات بكلفة جملية تبلغ **50 م د**.

-برنامج **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية** يشمل صيانة 72 مسلكا على مسافة 425,7 كلم موزعة على 18 ولاية بكلفة **50 م د**.

-برنامج خاص يتعلق بالقيام بإصلاح الاضرار الناجمة عن الفياضانات بمختلف الولايات والمناطق المتضررة جراء تهاطل الأمطار بكلفة قدرها **45 م د**، وتشمل هذه الأشغال إصلاح المعابر والمنشآت المائية والجدران الواقية للطرقات إضافة إلى حواشي الطرقات المتضررة.

-قسط سنوي الخاص بسنة 2019 المتعلق **بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا** لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها **25 م د** والذي يشمل الاختصاصات التالية:

- التشوير وتجهيزات الطريق
- تنظيف الطرقات والحواشي والصيانة العادية للمنشآت المائية
- إصلاح قارعة الطريق
- صيانة الإنارة العمومية
- برنامج الصيانة الدورية للجسور بكلفة 10 م د.
- برنامج **تهيئات السلامة المرورية** والمتمثل في إنجاز التنوير العمومي وممرّات للمترجلين بكلفة قدرها **5 م د**.

كما سيتواصل التعهد بأشغال :

-تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بكلفة قدرها **15 م د**.

-برنامج تهيئة المسالك الريفية بطول 24 كلم يهم 4 ولايات وهي جندوبة والكاف وبنزرت والمهدية بكلفة جملية قدرها **8 م د**.

-تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها **7 م د**.

-إقتناء أراضي وعقارات وتحويل الشبكات لإنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة - قفصة وكذلك تحرير حوزة مشاريع مضاعفة الطرقات المرقمة .

-إعداد دراسات خاصة بمشاريع الطرقات والجسور والمسالك الريفية .

- حماية المدن من الفيضانات :

-تخصيص الاعتمادات المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2020 لإنجاز المشاريع التالية :

- استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية :الكاف وقصور الساف ونفطة وتالة وجمّال وتونس الغربية وتطاوين وسبيطلة وبنزرت وزرمدين ونفزة وفوسانة والقصرين وجرجيس والرديف وتطاوين والمزطورية وبني حسان ومارث بقابس ومنطقة النزلة الجوفية بمدينة قبلي.
- مواصلة تهيئة وادي المنصورة بمدينة القيروان.
- مواصلة إنجاز برنامج **حماية 7 مدن من الفيضانات** المرسمة سنة 2019 وهي **المكنين** و**سوسة** و**الصمعة** بنابل **ورأس الجبل** ببنزرت و**صواف** بزغوان و**بن قردان** بمدنين و**مطماطة الجديدة** بقابس بالإضافة إلى برنامج **الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات**. وقد بلغت تكلفة جملة هذه المشاريع **46 م د** منها **11 م د** لفائدة الصيانة الدورية للمنشآت المائية و**2 م د** بعنوان دراسات وإقتناء أراضي...
- كما سيتواصل إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة قدرها 5 م د والتي تهدف إلى :
  - تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
  - إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.

- إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
- وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
- وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.

- حماية السواحل من الانجراف البحري:

تتمثل أهم المشاريع التي سيتم استكمالها خلال سنة 2020 والمدرجة ضمن هذا البرنامج في أشغال حماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري بالنسبة لشواطئ المهدية وبني فتايل بجرجيس وجبنيانة وشاطئ حومة السوق جربة وأجيم وشواطئ طبرقة وفلاز المنستير إضافة إلى أشغال فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية.

كما سيتواصل انجاز برنامج **حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري** لسنة 2019 المتمثل في حماية السواحل ببنزرت وجبنيانة (القسط الثالث) وفلاز المنستير (القسط الرابع) وأشغال استصلاح سبخة بن غياضة (أشغال دعم وحماية القنال الشمالي من التموجات البحرية). وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع **5,7 م د** بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالهياكل والأملاك البحرية بتكلفة قدرها 1,2 م د.

- قطاع السكن الاجتماعي و تهذيب الأحياء السكنية الكبرى :

يُنتظر سنة 2020 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي تم برمجتها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها :

-مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في :

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10 000 وحدة).
- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20 000 وحدة).
- تهيئة مقاسم فردية وإجتماعية.

- استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 140 حيّا بـ 62 بلدية و13 مجلس جهوي يقطنها قرابة 812 ألف ساكن. وسيمتد إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2019.

وتحتوي مكونات البرنامج على العناصر التالية :

تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ :

-تعبيد حوالي 1347 كلم من الطرقات،

-مدّ حوالي 319 كلم من قنوات المياه المستعملة،

-مدّ حوالي 168 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،

-تركيز حوالي 800 24 نقطة إنارة عمومية،

-تحسين حوالي 900 15 مسكنا،

-مدّ حوالي 160 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.

-التجهيزات الجماعية وتتمثل في :

✓ بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،

✓ إنجاز 57 ملعب حي.

-البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 44 فضاء صناعيا أو إقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تم استكمال جميع الاجراءات الانطلاق فعليا سنة 2020 في**إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 146 حيّا بـ 121 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ **635 م د** منها **52,2 م د** في شكل هبة ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2020 - 2024.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية :

✓ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها و ذلك عبر :

- تعبيد حوالي 1245 كلم من الطرقات،

- مدّ حوالي 243 كلم من قنوات المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 116 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- تركيز حوالي 334 28 نقطة إنارة عمومية،
- تحسين حوالي 516 14 مسكنا،
- مدّ حوالي 145 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.

✓ التجهيزات الجماعية وتتمثل في :

- بناء 50 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
- البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

كما ينتظر سنة 2020 الشروع في **إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة** قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعي ابتكلفة قدرها **40 م د** ويشمل هذا البرنامج :

-تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،

-تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،

-تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،

-دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،

-تحسين السكن.

- التهيئة العمرانية :

من المنتظر مواصلة انجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم إختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك ،مواصلة انجاز الأشغال المتعلقة بالشبكة الجيوديزية التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية وتشمل الأشغال التالية :

- شبكةالجيوديزيا : وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قيس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية.

وينتظر مواصلة في إحداث 750 نقطة جيوديزية موزعة على ولايات مدنين وقابس وتطاوين وقبلي إضافة إلى صيانة 150 نقطة.

- **شبكة قيس الارتفاع:** وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي. ومن المنتظر استكمال إنجاز 750 كلم مبرمجة سنة 2019 بولايات مدنين وقابس وتطاوين وقبلي والقصرين وتوزر إضافة إلى صيانة 150 كلم.

- **شبكة قيس الجاذبية :** وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومنها معرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض وسيتواصل برنامج سنة 2019 المتمثل في إحداث 250 نقطة قيس جاذبية موزعة على ولايات جندوبة وسليانة والقيروان والكاف وباجة والقصرين وسيدي بوزيد.

ويتولّى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

كما سيتواصل سنة 2020برنامج :

-تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف ملاءمتها مع مجلة الجماعات المحلية عبر تنقيح ومراجعة النصوص والأوامر التطبيقية الحالية.

-إعداد دراسة إستراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.

وقد تمّ للغرض تخصيص إعتمادات في حدود تكلفة جملية تقدر بـ **3,9 م د**.

في مجال التهيئة الترابية :

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد إنطلق سنة 2019 عدة برامج ينتظر مواصلتها السنة القادمة تتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بسليانة وتطاوين وزغوان والمهدية.

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية.

وتقدر الكلفة الجملية لهذه الدراسات بـ **1,9 م د**.

أهم المشاريع والبرامج الجديدة لسنة 2020 :

ينتظر سنة 2020 الشروع في انجاز عدد من المشاريع الجديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان والتهية الترابية أهمها :

الطرقات والجسور :

الشروع في انجاز عدة مشاريع كبرى مهيكلة على غرار الانطلاق في الاعداد لإنجاز مشروع الطرقات العرضية المتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد والقصرين والطريق السيارة أ1 على مستوى ولاية صفاقس.

ومن المنتظر بالنسبة لسنة 2020 تحرير حوزة الطريق الوطنية رقم 13 المشار إليها قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية 182 بطول 3 كلم.

هذه الطريق ستربط لاحقا الطريق السيارة الداخلية تونس-جلمة في اتجاه قفصة بالطريق السيارة تونس- صفاقس-رأس جدير وقد تم ترسيم إعتماد قدره 30 م د لاقتناء الأراضي للغرض.

تهيئة الطرقات المرقمة لسنة 2020 :

يتمثل البرنامج في تهيئة 382 كلم موزعة على 14 ولاية بتكلفة جملية قدرها 385 م د. وقد تم ترسيم قسط أول ينتظر إنطلاقه سنة 2020 في حدود 130 كلم موزعة على 4 ولايات وهي الكاف والمهدية والقيروان وقفصة بتكلفة قدرها 131 م د.

برنامج تدعيم الطرقات المرقمة لسنة 2020 :

يتمثل البرنامج في تدعيم 860 كلم موزعة على 24 ولاية بتكلفة جملية قدرها حوالي 451 م د.

وقد تم ترسيم قسط أول ينتظر إنطلاقه سنة 2020 في حدود 198 كلم بتكلفة 104 م د و يتوزع على 6 ولايات هي نابل والمنستير وصفاقس وقابس وتطاوين وقفصة.

انطلاق برنامج جديد خاص بتهيئة المسالك الريفية :

يتعلق البرنامج بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جملية قدرها 336 م د. وقد تم ترسيم اعتمادات تعهد قدرها 165 م د سنة 2020 وذلك للشروع في تهيئة حوالي 450 كلم موزعة على 22 ولاية.

مضاعفة مدركة الساحل :

يتمثل المشروع في مضاعفة حوالي 37 كلم من الطرقات الرابطة بين ولايتي المنستير وسوسة في اتجاه المهدية عبر مدينة جمال بتكلفة قدرها 75 م د.

تهيئة مسالك ريفية :

-يتمثل البرنامج في تهيئة مسالك ريفية بولايات :

القصرين	**8 مسالك حدودية**	**بطول 50 كلم**	**بتكلفة 15,0 م د**
جندوبة	6 مسالك	بطول 27 كلم	بتكلفة 9,3 م د
قفصة	3 مسالك	بطول 80 كلم	بتكلفة 12,0 م د
باجة	5 مسالك	بطول 7,4 كلم	بتكلفة 2,3 م د
الكاف	3 مسالك	بطول 9.5 كلم	بتكلفة 1,8 م د

-طرقات بمداخل مدن ولاية سيدي بوزيد بتكلفة حوالي 7.5 م د.

-دراسات خاصة يالطرقات بتكلفة 10 م د.

كما ينتظر انطلاق البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2020 يتمثل في ما يلي :

-الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية : يتعلق بصيانة 79 مسلكا ريفيا بطول جملي قدره 429 كلم موزع على 21 ولاية.

-الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة : يتمثل في صيانة 1622 كلم من الطرقات منها 784 كلم شحن لحواشي الطريق و564 كلم تغليف بالخرسانة الاسفلتية وتغليف سطحي كما يحتوي البرنامج على تغليف بطبقة مضاعفة لحواشي الطريق على مسافة 274 كلم من الطرقات المرقمة. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج 100 م د مرسمة سنة 2020.

بالإضافة إلى الصيانة الدورية للجسر المتحرك ببنزرت بتكلفة 1.5 م د.

-تهيئة السلامة المرورية: ينتظر انطلاق هذا البرنامج السنوي خلال سنة 2020 ليشمل - تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطرقات الجهوية التالية :

رقم 33 بولاية تونس على مسافة : 2.4 كلم

رقم 191 بولاية المهدية على مسافة: 2.5 كلم

حماية المدن من الفياضانات :

ينتظر انطلاق برنامج جديد سنة 2020 خاص بحماية المدن من الفياضانات بتكلفة إجمالية قدرها 89 م د يتمثل في :

-حماية تونس الشمالية والشرقية من الفياضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب وروريش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجملية لهذا المشروع 154 م د وسيتم الانطلاق في الدراسات التفصيلية سنة 2020 بتكلفة 5.9 م د.

كما سيتم الشروع في دراسة حماية وادي بقابس يتمثل في تهيئة وادي قريعة وانجاز معبرين بتكلفة جملية قدرها 43 م د. وقد تم ترسيم اعتماد خاص بالدراسة قدره 1.5 م د سنة 2020.

-حماية مدن ملولش بالمهدية والسبالة بسيدي بوزيد ومدنين وغمراسن بتطاوين ومنطقة الوديان بنفطة (محاسن وبوهلال ودغومس وسبع آبار) من ولاية توزر والمحمدية وفوشانة ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جملية قدرها 29 م د.

كما سيتم حماية مختلف مدن ولاية نابل المتضررة من الفياضانات خلال شهر سبتمبر من سنة 2018 بعد إستيفاء الدراسات التفصيلية الخاصة بها.

ويتمثل البرنامج في حماية مدن نابل والحمامات وبني خلاد وزاوية الجديدي وبوشراي ودار شعبان الفهري وتاكلسة وقربة ومنزل بوزلفة بتكلفة قدرها 39 م د.

حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري :

ينتظر سنة 2020 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها 6.4 م د يتمثل في :

-القيام بمسح هيدروغرافي وطوبوغرافي للمناطق الأكثر تدهورا من الشريط الساحلي.

-حماية جزء من كورنيش بنزرت على مسافة 2.5 كلم.

-حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل على مسافة 260 مترا.

-إعادة بناء الجزء المنهار من رصيف الإرساء بالميناء العتيق بغار الملح على مسافة 170 م.

-حماية شواطىء كاب الزبيب على مسافة 300 م.

-تهيئة الرصيف الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير حيث سيتم إعادة بناء الجزء المنهار من الرصيف وترميم الجزء المتبقي.

التهيئة العمرانية :

ينتظر الشروع سنة 2020 في إرساء منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية تتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محينة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.

هذا البرنامج سيتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته 215.4 م د ويمتد على 7 سنوات وقد تم ترسيم اعتماد قدره 8 م د للغرض.

النقل

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية، فإنه سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع في حدود **203 م د** تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة ومشاريع الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل

بتونس والشركات الجهوية للنقل والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية والمعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

وفي ما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية الجديدة لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة:

الشركة الوطنية للسكك الحديدية

-تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية، أشغال رحي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق

-شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات

-تجهيزات السلامة

-تهيئة مراكز الصيانة

-تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين

-مضاعفة خط المكنين المهدية

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **55,0 م د**

شركة النقل بتونس

-تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو

-تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى

-تجديد وصيانة السكة

-تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية

-تهيئة مستودعي الزهروني والسيجومي

-تهيئة مستودع باب سعدون

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **16,7 م د**

شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:

تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للخطين D و E وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض **(62,0 م د)**

الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية

مواصلة انجاز الدراسات الاستراتيجية والهندسية والتنظيمية وأشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر والتحوز بالعقارات اللازمة لانجاز أمثلة التهيئة بالمعابر الحدودية **(2,650 م د)**

<u>أهم البرامج السنوية والمشاريع الجديدة:</u>

الشركة الوطنية للسكك الحديدية

-البرامج السنوية لتجديد السكة وتجهيزات السلامة وتهيئة الخطوط داخل المحطات وبرنامج الصيانة الكبرى

-تسديد القروض المباشرة

لإنجاز هذه المشاريع والبرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **38 م د**

شركة النقل بتونس

-البرنامج السنوي لتهيئة الهيكل الأساسي

لإنجاز هذه المشاريع والبرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **0.7 م د**

الشركة الجديدة للنقل بقرقنة

- برنامج الصيانة السنوية للسفن
- اقتناء معدات السلامة

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **3.0 م د**

الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية

الانطلاق في أشغال بناء المعبر الحدودي بملولة والقيام بالدراسات اللازمة لإنجاز المعبر الحدودي ببوشبكة.

الشركات الجهوية للنقل

- مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات،

الشـؤون الثقـافية

في إطار دعم القطاع الثقافي ومزيد إشعاعه على كل الجهات، وأخذا بعين الإعتبار بقرار رئيس الحكومة القاضي بتخصيص نسبة **1 %** من الميزانية العامة للدولة لفائدته، فقد تم تخصيص إعتمادات تعهد إضافية بقيمة **119 م د** لإنجاز عدد من المشاريع الثقافية خاصة في مجال العناية بالتراث، وذلك باعتبار اعتمادات الدفع التي ستبلغ **351 م د.**

و لإنجاز مشاريعها التنموية، فقد تم تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **78.6 م د** تخص المشاريع والبرامج التالية:

	التكلفــة
إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية	2.8 م د
تجهيز مدينة الثقافة بتونس	4.4 م د
برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري	1.5 م د
مساهمة الوزارة في تهيئة وتجهيز مختلف مسارح الهواء الطلق	3.0 م د
بناء المكتبة الرقمية بصفاقس	15.7 م د
بناء وتهيئة وتجهيز دور الثقافة	29.3 م د
بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية	8.5 م د
تهيئة وتجهيز مدارس الموسيقى والرقص	1.8 م د
إقتناء كتب تونسية	2.6 م د
إقتناء كتب لفائدة المطالعة منها بطريقة براي	3.0 م د
بناء وتهيئة وتجهيز المكتبات العمومية والمنشآت الثقافية	8.5 م د
تمويل قطاع السينما والإنتاج	9.0 م د
برنامج مدن الفنون والحضارات والتظاهرات الخصوصية	15.0 م د

كما تجدر الإشارة بالخصوص إلى أنه تم إعطاء عناية خاصة بالتراث ودعم مختلف الآليات للمحافظة عليه وصيانته وتثمينه حيث تم تخصيص اعتماد قدره 12.5 م د للغرض وينتظر إنجاز أقساط جديدة من برامج :

-الحفريات والدراسات وإنقاذ معالم أثرية

-إقتناء مجموعات من التحف الأثرية

-صيانة موقع قرطاج الأثري وقصر الجم

-ترميم وصيانة القصور والقرى الجبلية بالجنوب التونسي

-صيانة الموقع الأثري بدقة وضواحيها

-تأمين سلامة وحراسة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وحماية المخازن الأثرية.

كما سيتم الشروع في انجاز مشاريع ذات صبغة تاريخية على غرار :

-متحف الزعيم فرحات حشاد

-المشروع الخاص بالتراث ما قبل التاريخ بقفصة

-متحف الحركة الوطنية بالحامة.

وفي جانب آخر سيتم إيلاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في حماية التراث المكتوب حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و 43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و 16 ألف مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين.

وقد تم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 4.0 م د لهذا الدعم حيث ينتظر سنة 2020 الشروع الفعلي في إنجاز :

المكتبة الافتراضية : وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.

إنقاذ التراث التونسي المكتوب : حيث تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فن الخط والتزويق وتتطلب الحماية من الاندثار.

-حماية المكتبة الوطنية من الحرائق

-إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة

-رقمنة التراث المكتوب

مشروع متحف التراث المكتوب (ميضأة السلطان): يهدف هذا المشروع إلى الخروج من الفضاء الاكاديمي المتخصص إلى الجمهور الواسع قصد اطلاعه على ما لا يقل عن 1200 صفحة مختارة من النفائس ستساهم في ترويج هذا التراث المكتوب وهو أول متحف رقمي بالبلاد سينشأ في ميضأة السلطان الحفصي أبو عمر عثمان و التي تعود إلى سنة 1450 ميلادي.

الشباب والرياضة

سيتم في سنة 2020 مواصلة إنجاز مشاريع البنية الاساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وقد تم للغرض تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **100 م د** وذلك للقيام بالتدخلات التالية :

1- <u>قطاع الرياضة</u> :

سيتمّ رصد اعتمادات دفع بقيمة **73 م د** وذلك لإنجاز جملة من المشاريع الرياضية أهمّها :

- مواصلة برنامج تعهد وصيانة وتوسعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية للمحافظة على جاهزيتها لإحتضان مختلف الأنشطة الرياضية بتكلفة جملية قدرها 50 م د.
- مواصلة بناء مسابح بتكلفة جملية تناهز 40 م د بكل من توزر والقصرين وجندوبة وسليانة والكاف ومنوبة وقبلي .
- مواصلة إنجاز المسبح الأولمبي بسوسة بكلفة تقدر بـ13 م د .

- تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة بتخصيص اعتمادات تعهد قدرها 32 م د.
- تهيئة وتأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه ودراسة تأهيل الملعب الأولمبي برادس بكلفة تناهز 24 م د.
- تجهيزات لفائدة المنشأت الرياضية بكلفة تقدر بـ6 م د.
- مواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية بكل من قفصة وصفاقس وقصر سعيد بكلفة جملية تقدر بـ12 م د.
- تأهيل مسبحي المنزه وتطاوين بكلفة 3 م د.
- إحداث 5 ملاعب بلدية بكل من بلطة بوعوان والهبيرة وعمدون والبرارجة ومنزل مهيري بكلفة 9 م د.
- تهيئة المضامير الاصطناعية لألعاب القوى بتطاوين وقبلي بكلفة تقدر بـ4.3 م د.

2- <u>قطاع الشباب</u> :

رصدت بعنوان سنة 2020 اعتمادات دفع قدرها **27.0 م د** لدعم قطاع الشباب وستخصص أساسا لإنجاز البرامج التالية :

- بناء وتأهيل وتهيئة جملة من دور الشباب وذلك بمختلف المعتمديات بكلفة جملية تقدر بـ3.2 م د.
- تأهيل مراكز الشباب على غرار مراكز الشباب بسيدي بوزيد وسليانة ومنوبة وعين دراهم ورجيش بكلفة جملية تقدر بـ12.4 م د.
- إحداث دور شباب جديدة بكل من الزواوين ودار علوش والطويرف والسعيدة وعميرة الحجاج وبنان ودخيلة توجان وزنوش بكلفة تقدر بـ6 م د
- برنامج إحداث دور الشباب بالولايات التي تفتقر لمثل هذه المؤسسات بكلفة تقدر بـ14 م د .
- برنامج سنوي جديد لتجهيز المؤسسات الشبابية بكلفة 4 م د.

- إحداث دور شباب متنقلة بالمناطق النائية وذلك ضمانا لمبدإ تكافؤ الفرص بين الشباب بكلفة 0.8 م د.

شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع لفائدة القطاع بقيمة **33 م د** وستوظف أساسا لإنجاز المشاريع والبرامج التالية:

برنامج المرأة :

سيتم تخصيص إعتمادات دفع لبرنامج المرأة في حدود **11.0م د** وذلك لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج خاصة منها :

- برنامج مقاومة الإرهاب.
- البرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية.
- تجهيز أقطاب الإشعاع.
- دراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة.

كما سيتم الشروع في إنجاز أهم المشاريع الجديدة التالية :

	التكلفة
- الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية	10.0م د
- الخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والإقتصادي للمرأة بالريف	6.0 م د
- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة	0.5 م د
- التنمية الاجتماعية للمرأة	1.4م د
- إحداث فضاءات مندمجة للأسرة	21.5 م د
- خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي	0.5 م د
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلم والأمن	3.3 م د

2- برنامج المسنين :

سيتم تخصيص إعتمادات دفع لفائدة هذا البرنامج في حدود 2.1 م د لمواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من سوسة قفصة والقيروان و قرنبالية وسيدي بوزيد وإعادة بناء مركز باجة.
- تجهيز مراكز رعاية المسنين.
- تركيز الألواح الشمسية في مركز رعاية المسنين بقمرت

كما سيتم الشروع في إنجاز المشاريع الجديدة التالية :

	التكلفة
- تهيئة مراكز رعاية المسنين بمنوبة وقمرت و القصرين	2.0 م د
- تهيئة إقامة المسنين بالسند ببنزرت	0.4 م د

3- برنامج الطفولة :

سيتم في سنة 2020 رصد إعتمادات دفع في حدود **18.0 م د** وذلك لمواصلة إنجاز المشاريع المتواصلة والشروع في إنجاز المشاريع الجديدة التالية :

	التكلفة
برنامج النهوض بالطفولة المبكرة	5.0 م د
تهيئة و تجهيز المراكز المندمجة للشباب والطفولة	4.5م د
تهيئة مركبات الشباب والطفولة (13)	7.0 م د
تهيئة نوادي أطفال	4.7 م د
تجهيز مؤسسات الطفولة	3.5 م د
إقتناء 5 نوادي أطفال متنقلة	0.98 م د
تهيئة وتجهيزالمعهد الأعلى لإطارات الطفولة بدرمش	0.45 م د

تهيئة وتجهيز المراكز الجهوية للإعلامية موجهة للطفل	1.7 م د
تهيئة وتجهيز المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	0.74 م د
تهيئة وبناء مندوبيات جهوية	5 م د
إقتناء وسائل النقل	0.3 م د
بناء مركز إصطياف وترفيه الطفل بجرجيس	2.46 م د

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّة لسنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **330 م د** لفائدة مختلف المشاريع والبرامج منها مبلغ 29.9 م د بعنوان نفقات تنمية لفائدة مختلف المؤسسات العمومية غير الإدارية .

ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان المشروع		اعتماد الدفع
الطبّ الوقائي	:	35,6 م د
البرنامج الخصوصي لدعم قطاع الصحة	:	6,0 م د
اقتناء 4 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة المستشفيات الجهوية بالقيروان ومدنين وسيدي بوزيد والكاف	:	2,0 م د
تجهيز المستشفي الجهوي صنف "ب" بسبيطلة	:	1,0 م د
تجهيز المستشفيات الجهوية	:	4,5 م د
تهيئة المستشفيات المحلية	:	1,2 م د
اقتناء 3 آلات آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي	:	2,0 م د

بيان المشروع		اعتماد الدفع
اقتناء 5 آلات للقثطرة القلبية	:	3,0 م د
تجهيز المستشفى الجامعي الجديد بصفاقس	:	2,0 م د
صيانة التجهيزات الثقيلة	:	2,0 م د
البرنامج الخصوصي لدعم القطاع الصحي	:	6,0 م د

أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد إرتكزت بالأساس على التوجهات التالية:

- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصّصة للبرامج الوطنية المتعلقة بالتلقيح ومكافحة التهاب الكبد الفيروسي واللقاح ضد جرثومة المكوّرات الرئوية ،
- تدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة ومواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،

وتخص أساسا المشاريع والبرامج التالية:

(بحساب المليون دينار)

بيان المشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
الطبّ الوقائي	:	68,7	23,1
البرنامج الخصوصي لدعم قطاع الصحة	:	80,0	72,0
البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	:	15,0	14,0

بيان المشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
تهيئة المستشفيات المحلية (برنامج 2020)	:	1,5	0,1
بناء وتهيئة مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2020)	:	5,0	1,7
اقتناء قاعة لتصوير الشرايين لفائدة المعهد الوطني لأمراض الأعصاب	:	2,0	0,1
صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعية	:	4,0	0,8
تأهيل أجنحة العمليات والانعاش الطبي ومركزيات التعقيم	:	19,7	0,7
تهيئة المستشفيات الجهوية (برنامج 2020)	:	3,5	0,2
تجهيز مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2020)		1,3	0,3
تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2020)	:	3,0	0,3
اقتناء معجل خطي لفائدة مستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة	:	7,0	0,3
اقتناء جهاز كامرا قاما لفائدة مستشفى الحبيب بورقيبة صفاقس	:	2,0	0,1
اقتناء آلة للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة مستشفى الطاهر المعموري بنابل	:	3,5	0,1
تجهيز مراكز وهياكل نقل الدم (برنامج 2020)	:	3,5	0,3
تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2020)	:	10,0	0,3
اقتناء آلة للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة مستشفى معهد محمد القصاب لتقويم	:	3,5	0,3

بيان المشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
الأعضاء			
اقتناء 3 آلات مفراس 128 لفائدة مستشفى المرسى ومعهد الأعصاب ومركز الحروق البليغة ببن عروس	:	6,0	0,2
اقتناء آلة لتفتيت الحصى لفائدة مستشفى الرابطة	:	1,5	0,1
الدراسات	:	1,5	0,3
اقتناء أراضي وعمارات	:	2,0	0,9
تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	:	4,0	0,8
صيانة تجهيزات المستشفيات الجهوية	:	1,8	0,3
بناء وتهيئة فضاءات لإيواء التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الاستشفائية	:	3,0	0,3
عمليات التهيئة والتهذيب (برنامج 2020)	:	7,0	0,7
اقتناء وسائل نقل	:	1,5	0,4
اقتناء سيارات إسعاف	:	2,0	0,2
تجهيز المراكز المختصة	:	3,0	0,3

الشؤون الاجتماعية

فس إطار دعم المجال الإجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشة وكذلك بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتم في سنة 2020 تخصيص اعتمادات دفع قدرها **48.5 م د** توظف أساسا لـ:

أهم المشاريع المتواصلة :

إحداث مركز لإيواء وتأهيل ذوي الإعاقة الذهنية فاقدي السند بقابس :1.065م د

توسيع المركز الاجتماعي والتربوي "السند" :0.4 م د

توسيع مقر الإدارة الجهوية بمدنين : 0.8 م د

توسيع مقر الإدارة الجهوية بصفاقس : 0.5 م د

تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة :0.7 م د

بناء قسم تفقدية الشغل –سليانة :0.3 م د

تهيئة قسم النهوض الإجتماعي بالقيروان :0.8 م د

بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية : 2.0 م د

تهيئة قسم النهوض الاجتماعي بسليانة :1.0م د

تهيئة مركز الأمان :0.5 م د

أهم المشاريع والبرامج الجديدة :

إعتمادات للدراسات :1.2م د

إقتناء أراضي :0.992 م د

تهيئة وحدات محلية للنهوض الاجتماعي :0.4 م د

تهيئات مختلفة :0.6 م د

إقتناء وسائل النقل : 0.5 م د

تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي :33.8 م د

التربيـة

تم إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2020 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد إعتمادات دفع قدرها **324.5م د**.

تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة اعتمادات تعهد قدرها 147 م د وإعتمادات دفع قدرها 147.1 م د تضاف إليها إعتمادات تعهد قدرها 4.4 م د لبناء 121 مجموعة صحية بالمؤسسات التربوية واقتناء 26 مجموعة صحية جاهزة الصنع .

كما سيتم مواصلة العمل بالبرنامج الاستثنائي لدعم القطاع التربوي الذي تم إرساؤه خلال سنة 2019 من خلال توفير الموارد البشرية المختصة من مدرسين وقيمين ومرشدين تطبيقيين للتربية في إطار التعاقد .

تأهيل المؤسسات التربوية:

يرتكز العمل بالأساس على :

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،

- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات،

- تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة،

- مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ68 م د سيتم تخصيص 46 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و 22 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية

والثانوية المقيمين بالمبيتات وأنصاف المقيمين. كما تمت برمجة بناء 2 مطاعم مركزية بكلفة 4.4 م د بالشراكة مع البنك الافريقي للتنمية.

و في نفس الإطار تمت برمجة اقتناء 50 جرار بصهاريج بكلفة 7.4 م د لتوفير الماء الصالح للشراب بالمناطق ذات الأولية و 26 حافلة ذات 32 مقعدا بكلفة 8.2 م د، سيتم تخصيصها للنقل المدرسي بالإضافة إلى 12 عربة مجهزة لنقل الأكلة المدرسية الجاهزة بكلفة 3 م د وذلك بالشراكة مع الجانب الإيطالي.

2- تحسين مكتسبات التلاميذ:

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 140 فضاء للأقسام التحضيرية.

- العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.

- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة وبرمجة اقتناء تجهيزات خاصة بضعاف البصر بمبلغ 1 م د.

3- توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية:

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنات،

- إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في بناء 101 قاعة عادية و10 مكاتب مديرين واقتناء 26 قاعة جاهزة الصنع بالإضافة إلى الانطلاق في بناء 15 مدرسة ابتدائية بالشراكة مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي للاستثمار .

كما تمت برمجة الدراسات للانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في:

-بناء المدرسة الإعدادية برج التومي بالبطان منوبة 225.0 م د

- بناء المدرسة الإعدادية بالمرناقيةمنوبة(في اطار احداث مركبات تربوية) 0.315 م د

- بناء المدرسة الإعدادية برج العيفة بمبيت بالكاف 315.0 م د

- بناء المدرسة الإعدادية ابن شرف ببئر علي بن خليفة صفاقس 1 0.225 م د

- بناء المدرسة الإعدادية مركز علولو صفاقس الجنوبية 0.225 م د

- بناء القسط الثاني من المدرسة الإعدادية المنصورة سليانة 0.800 م د

- بناء معهد تونس الدولي 300.0 م د

كما تمت برمجة بناء معهد فنون وحرف بتونس بكلفة جملية تبلغ 10 م د وهي مؤسسة فنية لاستقطاب جميع التلاميذ الموهوبين من كل ولايات الجمهورية وبناء معهد ثانوي بوشتاتة (باجة) بكلفة 4 م د.

هذا بالإضافة إلى برمجة الدراسات لإنجاز 4 مركبات رياضية وترفيهية بكل من زغوان والقيروان وقبلي وسليانة، حيث تم رصد اعتمادات بـ1.1 م د إضافة إلى برمجة بناء مركز تكوين بسيدي بوسعيد زذلك برصد 0.3 م د للدراسات.

التعليم العالي و البحث العلمي

تبلغ نفقات التنمية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2020 ما قدره **175 م د** أي بزيادة 25 م د مقارنة بسنة 2019.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية :

برنامج التعليم العالي :

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 10.4 م د .

- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 13.3 م د .
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها بإعتمادات تقدر بـ 16.6 م د.

برنامج الخدمات الجامعية :

- مواصلة بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات و مطاعم جامعية ومركبات رياضية وثقافية)وخاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية بإعتمادات تقدر بـ 9.0 م د.
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية و تجهيزها بإعتمادات تقدر بـ 15.2 م د .

برنامج البحث العلمي :

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس و سوسة وبرج السدرية وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى بإعتمادات تقدر بـ 4.5 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه ومشاريع البحوث التنموية.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2017 و2018 و 2019 بإعتمادات تقدر بـ 17.9 م د وتمويل وحدات ومخابر بحث أخرى في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2020 بإعتمادات 3.1 م د.
- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10.0 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب العلمية المنشورة بتونس و بالخارج وبراءات الإختراعات الوطنية والدولية.

- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي : من خلال إقتناء إشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني بإعتمادات تقدر بـ 12.0 م د .
- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل إتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الإتحاد الأوروبي بمبلغ 9.1 م د.

التكوين المهني والتشغيل

يعكس مشروع ميزانية سنة 2020 الأهميّة الكبيرة التي يحظى بهالإدماج طالبي الشغل و بتمويل المبادرات من أجل التشغيل على غرار"عقد الكرامة"وتكوين جيل جديد من الباعثين والمقاولين الجدد الذين سيتم التعاقد معهم في إطار إنجاز صفقات أشغال عامة وعناية بالبيئة .كما سيتم خاصةدعم التمويل الذاتي للمشاريع في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ومساندة منظومة التمويل الصغير ودعم منظومة التكوين والتدريب باعتبار الأولويّة التي يحضى بها القطاع على المستوى الوطني.

وقد تم للغرض ترسيم إعتمادات تناهز **525 م د** بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل.

ويرتكز مجهود القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات التشغيل كما يلي:

آليات معالجة سوق الشغل:

ستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2020 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل بإعتمادات تبلغ 450 م د تمول خاصة التدخلات التالية :

- برنامج **"عقد الكرامة"** لفائدة 25 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره 46 م د.
- برنامج عقد الاعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة :131 م د.

- تمويل المشاريع الصغرى من طرف البنك التونسي للتضامن :70 م د تخصص لتمويل القروض الصغرى والتمويلات الصغيرة.
- جيل جديد من الباعثين :25 م د .

وستمكن هذه الاعتمادات من تمويل بعث حوالي 260 مشروعامن قبل الشبان من حاملي شهادات عليا وتمكينهم من صفقات بالتراضي من قبل وزارات التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التربية لمدة 3 سنوات.

- برنامج مرافقة المؤسسات الصغرى ودعم الباعثين الشبان في نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :15 م د.
- برنامج دعم الإستثمار في الإقتصاد الرقمي بإعتماد قدره 8.5 م د .
- برنامج الشراكة مع الجهات بإعتماد قدره 3 م د يهدف إلى دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية، وتيسير إندماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة النشيطة عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية التي تكتسي أهمية خاصة على مستوى إحداثات الشغل وتركيز المؤسسات، ويتم تشريك مختلف مكونات المجتمع المدني بالجهة في تصور وإعداد و تنفيذ ومتابعة هذا البرنامج .

تمويل المشاريع الصغرى:

- سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2020 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 5000 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي 66 م د (بمعدل اعتماد قدره 13.000 د للمشروع الواحد)، وقد تم للغرض ترسيم إعتماد قدره 9 م د للمساهمة في التمويل الذاتي.
- تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتّم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

- يساهم الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ يقدر بـ70 م د لتمويل المشاريع الصغرى والتمويلات الصغيرة (30 م د قصد المساهمة في إسناد 50 ألف تمويل صغير و30 م د لإسناد 10آلاف مشروع صغير).

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 15 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.
- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين حوالي 70.000شاب (تكوين مقيس) وحوالي 30.000خريج.
- استقطاب 700 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 2 م د.
- الشروع في إعداد الدراسات المتعلقة بإعادة هيكلة ستة مراكز تكوين مهني سياحي.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ6 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 5.0م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات حوالي 170 ألف مشاركة تستفيد منها حوالي 4000 مؤسسة. وستبلغ الاعتمادات حوالي 50 م د منها 45 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء سيتم انفاقه من قبل المؤسسات على انشطة التكوين.

VI- النفقات الطارئة وغير الموزعة :

تم تخصيص مبلغ قدر767م د دفعا (**1519 م د تعهدا**) لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال السنة المالية 2020.وسيتم توجيهها بالأساس إلى دعم نفقات الاستثمار وخلاص متخلدات الدولة والمؤسسات العمومية خاصة تجاه المزودين العموميين.

خدمة الدين العمومي

1- تحيين خدمة الدين العمومي لسنة 2019:

ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2019 (أصلا و فائدة) 9874 م د مقابل 7928.4م د مسجلة سنة 2018 موزعة كما يلي:

(م د)	نتائج 2018	ق م 2019	تحيين 2019	الفارق
الفائدة	**2801.9**	**3137**	**3253**	**116**
• الدين الداخلي	1519.0	1598	1627	29
• الدين الخارجي	1282.9	1539	1626	87
الأصل	**5126.5**	**6170**	**6621**	**451**
• الدين الداخلي	1880.4	1310	1256	54-
• الدين الخارجي	3246.1	4860	5365	505
خدمة الدين العمومي	**7928.4**	**9307**	**9874**	**567**
• الدين الداخلي	3399.4	2908	2883	25-
• الدين الخارجي	4529.0	6399	6991	592

وتم تحيين خدمة الدين العمومي على أساس النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2019 وتطور معدل أسعار الصرف و نسق سحوبات القروض الخارجية و مستوى نسب الفائدة المتغيرة بالأسواق المالية العالمية، اضافة الى ارتفاع كلفة اصدارات رقاع الخزينة.

2- تقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2020 :

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2020 بـ **11678 م د** مقابل 9874 م د مقدرة لسنة 2019 أي بزيادة 1804 م د أو 18.3%.

تتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2020 كما يلي:

م د	تحيين 2019	تقديرات 2020	التطور %
الفائدة	**3253**	**3762**	**%15.6**
• *الدين الداخلي*	*1627*	*1904*	*%17.0*
• *الدين الخارجي*	*1626*	*1858*	*%14.3*
الأصل	**6621**	**7916**	**%19.6**
• *الدين الداخلي*	*1256*	*3157*	*%151.4*
• *الدين الخارجي*	*5365*	*4759*	*%11.3-*
خدمة الدين العمومي	**9874**	**11678**	**%18.3**
• *الدين الداخلي*	*2883*	*5061*	*%75.5*
• *الدين الخارجي*	*6991*	*6617*	*%5.3-*

مع الإشارة و أن الزيادة بـ **10 مليمات** في أسعار الصرف للدولار وللأورو و100 مليم لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2020 كما يلي:

م د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
• الأصل	10.5	4.7	0.8
• الفائدة	2.8	2.0	0.6
خدمة الدين العمومي الخارجي	**13.3**	**6.7**	**1.4**

وتتمثل أهم التسديدات بعنوان أصل الدين العمومي لسنة 2020:

- تسديد أقساط من قرض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي 126.4 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 538 م د.
- تسديد قرض السوق المالية العالمية 400 م أورو و قسط من الاكتتاب الخاص القطري 250 م دولار
- تسديد رقاع الخزينة بمبلغ جملي 2166 م د تتوزع كما يلي:
  - رقاع الخزينة قصيرة المدى بمبلغ 372.7 م د
  - رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخط فيفري 2020 بمبلغ 725.6 م د
  - رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخط أكتوبر 2020 بمبلغ 901.1 م د
  - قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 166.6 م د
- تسديد أقساط من القرض البنكي بالعملة بمبلغ 248 م أورو.

تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2020